وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf M'SILA

Faculté des Sciences Économiques,

Commerciales et des Sciences de Gestion

Département Sciences Économiques,

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنـوان

دراسة قياسية لأثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر(1990-2012)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطـــالب:
أبحري ناصر

إشراف الأستاذ:
بوديسة محمد

السنة الجامعية

2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

صدق الله العظيم.

سورة المجادلة الآية 11.

شكر وعرفان

بسم الله والحمد لله اللهم لك الحمد ولك الثناء ولك الفضل ولك المنى على توفيقك لنا لإتمام هذا العمل . وبه نتقدم بجزيل الشكر إلى :

الأستاذ المشرف

إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد .

بعد شكر الله عزوجل على حسن توفيقه في إتمام هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى:

أحلى كلمة يرددها لساني ، إلى أجمل كائن عرفته عيوني

إلى التي سهرت الليالي من أجلي، الصدر الحنون أمي الغالية حفظها الله

إلى القلب الرؤوف الذي يعمل على إسعادنا و تلبية حاجاتنا

أبي العزيز أطال الله في عمره وصانه برعايته

إلى كل الأهل و الأقارب من قريب أو بعيد

إلى أساتذة جامعة محمد بوضياف و بالاخص قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير

عرفانا و شكرا على مساعدتهم

إلى كل طلبة ماستر علوم اقتصادية

إلى كل من يتصفح أوراق المذكرة و استفاد من المعلومات الواردة فيها.

أبحري ناصر

الفـــــــــهرس

دعاء
كلمة شكر
الاهداء
الفهرس
قائمة الجداول والأشكال
مقدمة عامة ..... أ – و

الفصل الأول
مفاهيم نظرية حول السياسة الجبائية

تمهيد الفصل 08
المبحث الأول: ماهية السياسية الجبائية 09
المطلب الأول: تطور الجباية 09
المطلب الثاني: مفهوم ومبادئ السياسة الجبائية 14
المطلب الثالث: أهداف وغايات السياسة الجبائية 17
المبحث الثاني: أسس السياسة الجبائية 20
المطلب الأول: الأسس الاقتصادية والاجتماعية 20
المطلب الثاني: علاقة السياسة الجبائية بالأنظمة الأخرى 24
المطلب الثالث: الإدارة الجبائية والمكلف 27
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لفعالية السياسة الجبائية 32
المطلب الأول: تحديد ماهية الفعالية الجبائية 32
المطلب الثاني: معايير قياس فعالية السياسة الجبائية 36
المطلب الثالث: مقومات ومعوقات فعالية السياسة الجبائية 39
خلاصة الفصل 46

الفصل الثاني
مفاهيم ونظريات حول النمو الاقتصادي

تمهيد الفصل 48
المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي 49
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين بعض المصطلحات..... 49
المطلب الثاني: مقاييس ومحددات النمو الاقتصادي..... 52
المطلب الثالث: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي..... 57

المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي..... 59
المطلب الأول: نظرية Adam Smith في النمو الاقتصادي (1723-1790) 59
المطلب الثاني: نظرية Ricardo في النمو الاقتصادي (1772-1823) 61
المطلب الثالث: نظرية Malthus في النمو الاقتصادي (1766-1834)..... 62
المطلب الرابع: نظرية Marx في النمو الاقتصادي (1717-1783)..... 64
المبحث الثالث : نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة 66
المطلب الأول: نماذج النمو النيوكلاسيكية 66
المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي (الحديثة) 71
خلاصة الفصل 76

الفصل الثالث

اختبار أثر الايرادات الجبائية على النمو الاقتصادي

تمهيد الفصل 78
المبحث الأول: الاطار النظري للاقتصاد القياسي 79
المطلب الأول: مبادئ ومفاهيم أساسية..... 79
المطلب الثاني: نماذج الانحدار 85
المطلب الثالث: مشاكل الانحدار 93
المبحث الثاني: تقدير واختبار آثر الإيرادات الجبائية على النمو الاقتصادي 97
المطلب الأول: تعيين النموذج القياسي 98
المطلب الثاني: تقدير آثر الإيرادات الجبائية والنفقات العامة على مؤشر أسعار النمو الاقتصادي.. 99
المطلب الثالث: اختبار آثر الايرادات الجبائية والنفقات العامة على مؤشر أسعار النمو الاقتصادي. 101
خلاصة الفصل 105
خاتمة عامة 107
قائمة المراجع 113
الملاحق .....
ملخص

فهرس الجداول والأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	51
02	مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار	86
03	الاحصائيات المستخدمة في التقدير	99
04	نتائج تقدير اثر الايرادات الجبائية والنفقات العامة على مؤشر اسعار النمو الاقتصادي	100
05	تحليل احصائية ستيودنت للنموذج المقدر	103
06	تحليل احصائية فيشر للنموذج المقدر	104
01	شكل توزيع مناطق وجود الارتباط الذاتي للأخطاء	97

مقدمة عامة

مقدمة عامة

نظرا للتطورات التي يعيشها المحيط الاقتصادي على المستوى الدولي وفي ظل التغيرات التي مست المستوى الكلي للاقتصاديات العالمية وخاصة النامية منها، أدى ببعض الدول إلى الخروج من حيز النظرية التقليدية المتمثلة في حياد الدولة على الأنشطة الاقتصادية، حيث اقتصر نشاطها على توفير الموارد الكافية لتغطية النفقات العامة دون التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لكن هذا المفهوم سرعان ما تلاشى نتيجة لبروز عدة أزمات، وانهار المعتقد الذي كان يرمي إلى أن التوازن الاقتصادي هو ظاهرة تلقائية.

لكن بقي مشكل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من أعقد المسائل خاصة بالنسبة للدول النامية مما أدى بها إلى التفكير جديا بإعادة تنظيم أسس بنائها الاقتصادي، وذلك بتطبيق سياسة تنموية راشدة معتمدة في بادئ الأمر على الوصفة المقدمة من طرف المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي، والعمل على التحول إلى اقتصاد السوق بتطبيق برامج إعادة هيكلة اقتصادها غير أن الاعتماد على المؤسسات المالية أدى إلى تفاقم مشكل المديونية خاصة مع تدهور أسعار البترول وأسعار المواد الأولية التي تعتبر المصدر الأساسي في تمويل ميزانيتها، ولما كانت السياسة المالية إحدى أهم أدوات تنفيذ الخطط التنموية و نظرا للتطورات التي يشهدها المحيط الاقتصادي على المستوى الدولي ظهرت فكرة تكوين نظريات للسياسة المالية اختصت في إيجاد أساليب لمختلف نماذج النمو الاقتصادي انطلاقا من مبدأ الحضور الفعلي للدولة ودورها في استقرار القوانين و القرارات المنظمة للنشاط الاقتصادي و الإطار العام للسياسة الاقتصادية الدولية، وهذا ما نقصد به (الاستقرار الاقتصادي) ، ويقتصر حاليا التركيز على نظريات النمو الداخلي، هذه النظريات ترى أن نسبة النمو على المدى الطويل محددة من طرف السياسة العمومية وبعض العناصر الأخرى فأصبحت بذلك الدراسات النظرية تحتل مكانا بارزا في مجمل الدراسات الاقتصادية.

وبالمقابل شهد العقد الحالي إصلاحات واسعة النطاق في معظم البلدان النامية تهدف إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي و إحداث توازن في ميزانيتها العمومية وكذا في ميزان

مدفوعاتها وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام والرفع من الموارد الضريبية وتشجيع الصادرات ومحاولة جذب الاستثمارات الأجنبية وكذا إنعاش دور القطاع الخاص في التنمية الوطنية، ومحاولة إصلاح القطاع العام، ضف إلى ذلك محاولة تثبيط الاستهلاك من خلال إلغاء الدعم على السلع الغذائية ورفع الضرائب على الاستهلاك، وهو الأمر الذي يمكننا من ملاحظة الدور الكبير الذي أصبحت تقوم به الدولة في الاقتصاد من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، ومن هنا استخلاص الدور الذي تلعبه السياسة المالية، فهي تعد ورقة هامة في يد الدولة تمكنها من التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كما تمكنها من استهداف معدل النمو الاقتصادي.

إن التصور الحديث للضريبة يضفي عليها بالإضافة إلى البعد المالي بعدا اقتصاديا واجتماعيا يجعل منها أداة تؤثر على السلوك الاستهلاكي والادخاري للعائلات، كما يمكن استخدامها من أجل الرفع من تنافسية المؤسسات الوطنية، ضف إلى ذلك يمكنها تصحيح إخفاقات السوق الناتجة عن نقص تخصيص الموارد وسوء في توزيع المداخيل ، ومن هنا وجب على الدولة الاهتمام بسياستها الضريبية والاتفاقية وجعلهما أداتان تمكنان من رسم خطط التنمية الوطنية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني والرفع من معدلات نموه.

والجزائر بدورها مثلها مثل بقية الدول تسعى إلى الرفع من معدلات نمو اقتصادها خصوصا من أجل مواجهة ظاهرة البطالة المتنامية في المجتمع الجزائري، ولأجل ذلك عرف الاقتصاد الجزائري إصلاحات عميقة شملت جميع الميادين السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية خصوصا.

كما أن النظام الجبائي كان طرفا مهما في عملية الإصلاح من أجل عصرنته وجعله يواكب التطورات الحديثة التي يشهدها الاقتصاد الوطني وتمكينه من مسايرة الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق.

إن الاهتمام بإصلاح السياسة الضريبية والنظام الضريبي في الجزائر يبرره الانخفاض في أسعار النفط من جهة والذي أدى إلى انخفاض الإيرادات البترولية ومن ثم الإيرادات

العامة، والإدراك من جهة أخرى بأن الضريبة العادية تمثل إيرادا ماليا مضمونا خلافا للجباية البترولية.

وتعتبر الضريبة مصدر هام للحصول على الإيراد العام فضلا على أنها تحتل مكانا خاصا كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدور الذي تلعبه في تنفيذ السياسة المالية، وأهمية الآثار التي تنجم عن فرضها.

وعلى ضوء ما تقدم ذكره تبرز لنا الإشكالية التالية:

ما هو أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وبهدف معالجة هذه الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي نظرة أهم المدارس لظاهرتي النمو الاقتصادي والسياسة الجبائية ؟
- هل للسياسة الضريبية أثر ايجابي ، سلبي أو محايد على النمو الاقتصادي ؟
- هل يمكن إعطاء بعد كمي لظاهرة الإيرادات الجبائية مع النمو الاقتصادي بالاستعانة بمعطيات الاقتصاد الجزائري؟

ولمعالجة هذه الإشكالية سوف ننطلق من مجموعة من الفرضيات الأساسية التي نراها أكثر منطقية لفهم الموضوع وهي:

الفرضية 1: النظام الجبائي بالرغم من اصلاحه مازال يفتقد إلى كثير من مقومات الكفاءة والفعالية مما يفقد السياسة الجبائية فعاليتها وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

الفرضية 2: يتأثر النمو الاقتصادي بالمتغيرات الحاصلة في الايرادات الجبائية.

الفرضية 3: لا يمكن إعطاء بعد كمي لهذه الظاهرة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، بسبب خصوصيات هذا الأخير باعتباره اقتصادا ريعيا يعتمد على أسعار البترول.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لموضوع البحث للأسباب التالية:

- تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة الجبائية في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والمالية

– النقص الكبير للبحوث في هذا المجال

– التوجه الاقتصادي الحالي والسعي الحثيث للجزائر من أجل الرفع من معدلات نمو اقتصادها بهدف تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

مناهج البحث المستعملة

وقد عالجنا الموضوع محل الدراسة و البحث للإجابة على التساؤلات المطروحة معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي، من تحديد مواصفات وطبيعة كل من السياسة الجباية والنمو الاقتصادي والتنمية ، كما استخدمنا المنهج الإحصائي الاقتصادي فيما يخص الدراسة التطبيقية لأثر السياسة الجباية على النمو الاقتصادي وهو تحليل كمي قائم على القياس الاقتصادي في تقدير أثر السياسة الجبائية باستخدام بعض نماذج القياس الاقتصادي كما اننا اعتمدنا على بعض التقارير المنشورة (بنك الجزائر، البك الدولي، الديوان الوطني للإحصاء)، والتي تحلل أوضاع الاقتصاد الجزائري كما اعتمدنا على بعض العلاقات الرياضية والمعايير القياسية، مزودة بالتحاليل بيانية، وهذا ما تتطلبه مثل هذه الموضوعات القياسية، ومن أجل التأكد من مدى معنوية النموذج القياسي المقترح، نحاول استخدام اختبارات احصائية، وذلك بالاستعانة بالبرنامج المعلوماتي المتخصص في الإحصاء (**EVIEWS**).

أهداف الموضوع :

تسعى دراستنا إلى إدراك الأهداف التالية:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية، كما تطمح إلى دراسة الجباية وإبراز تأثيرها على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى إعطاء نظرة عامة حول التنمية الاقتصادية واختلافها عن النمو الاقتصادي

حدود الدراسة :

تزامنت فترة دراستنا إلى حد المعلومات الإحصائية المتوفرة لنا، و التي شملت الفترة 1990م إلى 2012م التي تعبر عن معطيات سنوية.

أما فيما يخص اختيارنا لهذه الفترة فإنها تمثل سلسلة زمنية مقبولة للدراسة الاقتصادية

الدراسات السابقة للموضوع:

وحتى نحدد موقع بحثنا بالنسبة للدراسات السابقة، وفي حدود اطلاعنا نقول بأن الدراسات في مجال تأثير الايرادات الجباية على النمو الاقتصادي قليلة بالمقارنة مع البحوث والدراسات الأخرى

ونذكر من بين الأبحاث التي اطلعنا عليها:

رسالة ماجستير في الإحصاء التطبيقي لـ : رتيعة محمد بعنوان" السياسة الجبائية؛ الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي؛ دراسة حالة الجزائر في الفترة ما بين2006/1970 "السنة الدراسية 2006/ 2007، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، اعتمد الباحث في هذه الدراسة على السياسة الجبائية والانفاق الحكومي في معرفة مدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي وذلك من خلال استعمال بعض المتغيرات.

رسالة ماجستير لـ: محمد بن الجوزي المعنونة بـ: الإصلاحات الجبائية وانعكاساتها الاقتصادية والمالية في الجزائر 1992-1998 لسنة الدراسية 1998/1997، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر.

خطة البحث:

شملت دراستنا المتواضعة هذه ثلاثة فصول مرتبة كما يلي:

الفصل الأول: تناولنا فيه مفاهيم ونظريات حول النمو الاقتصادي، وينقسم هذا الأخير إلى ثلاث مباحث ، في المبحث الأول تعرضنا لمفهوم النمو الإقتصادي واختلافه عن التنمية، أما المبحث الثاني تم التطرق إلى النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي، أما نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة فقد تطرقنا إليها في المبحث الثالث.

الفصل الثاني : يتمحور حول السياسة الجبائية، تناولنا فيه ثلاثة مباحث : جاء في المبحث الأول ماهية السياسة الجبائية، تطورها مفهومها ومبادئها، أهدافها وغاياتها، وفي المبحث الثاني تناولنا أسس السياسة الجبائية ، وعلاقتها بالأنظمة الاخرى، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه الدراسة التحليلية لفعالية السياسة الجبائية.

الفصل الثالث: يمثل هذا الفصل جوهر البحث حيث تطرقنا فيه إلى التحليل القياسي لأثر الايرادات الجباية العامة على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة2012، وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه الاطار النظري للاقتصاد القياسي ،وتناولنا في المبحث الثاني تقدير واختبار آثر الايرادات الجبائية على النمو الاقتصادي ، وذلك باستخدام بعض الأساليب الإحصائية والاقتصادية.

الفصل الأول

مفاهيم ونظريات

حول النمو الاقتصادي

تمهيد

تعتبر الرغبة الملحة في زيادة معدلات النمو في كل من الناتج والاستهلاك، القضية الرئيسية التي تهيمن على أهداف السياسة الاقتصادية لأي بلد .بل هيمنت قبل ذلك على الفكر الاقتصادي، وأصبحت نظرياته تدرس كل ما يتعلق بمسببات النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه، وراح أبعد من ذلك إلى وضع نماذج رياضية تدرس نسبة هذا التأثير وقيمته، بالإضافة إلى

محاولة تحديد نوع هذا التأثير أكان خارجيا أو داخليا.

وكان الاقتصاديون الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع، من خلال نظريات كل منMarx Adam Smith ، Malthus ، Ricardo وغيرهم. ثم جاء بعدهم النيوكلاسيك Harrod & Domar ، Solow Schumpeter.

وقد عرفت نظرية النمو الاقتصادي انقطاعا في فترة السبعينيات لتعود بقوة في الثمانينيات من القرن العشرين، بفكرة جديدة تتمثل في فكرة النمو الداخلي على يد كل من الاقتصاديين Robelo & Romer

وسنتطرق في هذا الفصل إلى جملة من المباحث نوردها كالتالي :

- أهم المفاهيم التي تخص النمو الاقتصادي
- النظرية الكلاسيكية في النمو
- نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

من المهم جدا تحديد مفهوم النمو الاقتصادي، وما يكتنف هذا الاصطلاح من مقومات معينة قبل أية دراسة جادة في نظريات النمو الاقتصادي، فماذا نقصد بالنمو الاقتصادي؟ وعلى أي أساس يتم قياسه؟ وما هي محدداته؟ وما هي فوائده وتكاليفه؟

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين بعض المصطلحات

من الصعب التمييز بين مصطلح النمو الاقتصادي وبعض المصطلحات المشابهة له في المعنى كالتطور الاقتصادية والتنمية الاقتصادية، ونظرا لهذا الالتباس نحاول في هذا المطلب توضيح هذه المفاهيم.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

"يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

من التعريف السابق يمكن استنتاج ما يلي:

- ❖ النمو الاقتصادي لا يعني فقط زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد أن يترتب عن ذلك زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني، ومنه فإن معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي–معدل النمو السكاني.
- ❖ إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، أي لا بد من استبعاد معدل التضخم وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل التضخم.

❖ أن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة (استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية).[1]

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه "تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفر محليا أو خارجيا".[2]

وأبسط تعريف للنمو الاقتصادي هو: "توسع قدرة الدولة على إنتاج البضائع والخدمات التي يرغب فيها السكان".[3]

و يمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي كما يلي:

هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات التي يرغب فيها السكان خلال فترة زمنية معينة، بما يحثث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

الفرع الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل، عن طريق إحداث تغييرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الانتاج بين القطاعات.[4]

و مما سبق يمكن تبيان الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجدول الموالي:

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية**، قسم الاقتصاد كلية التجارة بجامعة الاسكندرية، مصر، 2002، ص 57-60.

[2] معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 347.

[3] والاس بيترسون، **الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي**، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1968، ص 315.

[4] عبد الرحمان اسماعيل، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 273.

الجدول رقم (01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتم بدون اتخاذ اية قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع. - يركز على التغير في الحجم او الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. - لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. - لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	- عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. - تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. - تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. - تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: من إعداد الطالب

و منه نستنتج أن التنمية الاقتصادي هي أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي

"التطور لغة هو الحركة إلى الأمام، وفي المجال الاقتصادي يعني تقدم اقتصاد ما نحو أهداف محددة مسبقا، إما كمية كزيادة المنتج أو نوعية كتوزيع أفضل للمداخيل داخل الدولة.

فالتطور إذن يدل على التغيير والحركة، وغالبا ما يستعمل للدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما أو لقطاع ما، فنقول مثلا التطور الاقتصادي أو التطور الصناعي لبلد ما خلال فترة معينة، وهو ليس مرادفا للنمو، إذ أنه يمكن أن يكون هناك تطور في المجال الصناعي بوتيرة أخفض من تزايد السكان، فهنا لا يوجد نمو، كما أنه ليس مرادفا للتنمية، إذ

أنه يمكن أن يكون هناك تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتغيرات هيكلية وذهنية تضمن استمرارية وانتظام هذا التطور (أي أنه لا توجد تنمية).[1]

بعد تطرقنا لتعريف النمو الاقتصادي، والفرق بينه وبين مصطلحي التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي، من المهم جد معرفة كيفية قياس معدل النمو الاقتصادي، وما هي الأسس التي يعتمد عليها هذا القياس، هذا ما سكون موضوع المطلب الموالي.

المطلب الثاني: مقاييس ومحددات النمو الاقتصادي

مقاييس ومحددات النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي. فماهي مقاييس النمو الاقتصادي وماهي محدداته؟

الفرع الأول : مقاييس النمو الاقتصادي

بما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذا في متوسط دخل الفرد، فإن قياسه يكون بقياس المؤشرين السابق ذكرهما.

1. الناتج الحقيقي:

يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي، هذا الأخير، الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس.[2]

---

[1] مصطفى زيروني، **النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، **تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000، ص ص 10-11.

[2] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة**، مصر، 2001، ص22.

إلا أن هذا المقياس رفضه البعض، ذلك لأن زيادة الدخل (او نقصه) قد يدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا يعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

2. الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة وتتوافر لها الإمكانيات المختلقة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني مثلا.

3. متوسط الدخل (الدخل الفردي):

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.[1]

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط والثاني معدل النمو المركب.

❖ **معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى[2]، وتتمثل صيغته فيما يلي:

$$CM_s = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100$$

حيث

CM_s: معدل النمو البسيط.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيماد عطية ناصف، مرجع سابق، ص 72.

[2] محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، **النظرية الاقتصادية الكلية، كلية الاقتصاد**، جامعة الاسكندرية، مصر، 2005، ص 279.

Y_t: متوسط الدخل الحقيقي في السنة t.

Y_{t-1}: متوسط الدخل الحقيقي في السنة t−1.

❖ **معدل النمو المركب:** يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين وطريقة الانحدار.[1]

و وفقا لطريقة النقطتين لدينا الصيغة:

$$Y_N = (1 + CM_c)^N$$

$$CM_C = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1$$

حيث:

CM_C: معدل النمو المركب.

N: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

Y_0: الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_N: الدخل الحقيقي لآخر الفترة (N).

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي:

$$lnY_t = A + CM_{ct} \rightarrow CM_{ct} = lnY_t - A$$

حيث:

lnY_t: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة ().

A: ثابت.

CM_{ct}: النمو المركب في السنة.

t: الزمن.

كانت هذه أهم أسس وطرق قياس النمو الاقتصادي، وسنحاول في المطلب الموالي حصر أهم محددات النمو الاقتصادي

[1] المرجع السابق، ص 280.

الفرع الثاني : محددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي:[1]

1. كمية ونوعية الموارد البشرية:

نستطيع قيام معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان، فإنه الدخل الحقيقي لا يتغير.

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي هذه الأخير (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل أهمها:

أ. مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع).

ب.كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج.

ج. نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال.

د. درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل؟

[1] عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، مرجع سابق، ص 278-282.

2. كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع ان يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.

3. تراكم رأس المال:

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك التجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها، أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار، الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

و العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:

أ. توقعات الأرباح.

ب. السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

و يشمل الاستثمار بنوعية المادي والبشري، فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل وغيرها، والبشري يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة.

4. معدل التقدم التقني:

و يعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوير منتجات وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.[1]

5. عوامل بيئية:

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية، أي لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات

[1] طالب محمد عوض، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2006، ص 183.

النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

6. التخصص والإنتاج الواسع:

وهو الذي دعا إليه Adam Smith في كتابه ثروة الأمم (1776)، فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

هذا وهناك محددات أخرى لم نذكرها كالسياسات الاقتصادية التي اهمها السياسة المالية والنقدية، هذه الأخيرة التي سنتعرض لها بالتفصيل في الفصول الموالية، قبل ذلك سنحاول في المطلب الموالي حصر أهم الفوائد والتكاليف التي يأتي بها أو يتحملها النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي

تهتم كل دول العالم بتحقيق نسب اعلى للنمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي يتمتع بها والفوائد التي تعود على شعوبها، والأكيد أنه لتحقيق أي هدف خاصة إذا كان مهما علينا أن نتحمل أعباء وتكاليف للوصول إليه، فما هي فوائد النمو الاقتصادي وما هي تكاليفه؟

الفرع الأول: فوائد النمو الاقتصادي

من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي هي:

1. زيادة الكميات المتاح لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
2. زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى.
3. يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.

4. زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص.
5. التخفيف من مشكلة البطالة.

الفرع الثاني: أعباء (تكاليف) النمو الاقتصادي

لا يتحقق النمو الاقتصادي إلا في إطار تحمل بعض الأعباء والتضحيات أهمها:

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة إلى إنتاج سلع رأسمالية اكثر وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم، وهذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل.[1]
- النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وحتى النامية يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن.
- نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجيا...، ويرجع السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة.[2]
- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع.[3]

بعد توضيح المفاهيم الأساسية لأي موضوع شيء مهم، لكن وضع الموضوع في إطاره النظري شيء أهم، ذلك أن المفاهيم الأساسية اصلها القواعد النظرية، ومعرفة الأصل

[1] عبد اللطيف عبد الحميد، الدار الجامعية، مصر، 2006/ ص 472.
[2] مصطفى زيروني، مرجع سابق، ص 35.
[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 472.

أهم دائما من معرفة الفرع، ونظرا لما سبق، فإننا سنتعرض في المباحث الموالي لأهم النظريات التي جاء بها الفكر الاقتصادي عبر تطوره فيما يخص النمو الاقتصادي مبتدئين بالسابقة في الموضوعة وهي النظريات الكلاسيكية.

المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

لقد تطورت النظريات الاقتصادية في تفسير النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه، ويعتبر الاقتصاديين الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع، وفيما يلي نحاول تتبع فكر كل من Adam Smith ، Malthus، Ricardo، بالإضافة إلى النظرية الماركسية.

المطلب الأول: نظرية Adam Smith في النمو الاقتصادي(1723-1790)

لقد شارك Adam Smith مشاركة فعالة في وضع اللبنات الأولى لنظرية النمو الاقتصادي القائمة على الحرية الفردية، التخصص وتقسيم العمل. إلا أن دراسته في النمو لم تكن متخصصة وقائمة بذاتها وإنما كانت ضمن دراساته العديدة في الاقتصاد السياسي في كتابه " ثروة الأمم"[1].

وركز Smith في كتاباته على القطاع الصناعي وطبقة الصناع كأساس للنمو الاقتصادي في المجتمع، وذلك بسبب تزايد الغلة في القطاع الصناعي الذي يتأتى عن طريق تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، ولكن التخصص وتقسيم العمل محدود بسعة السوق الذي يمكن إحداثه بالتوسع في التجارة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى زيادة عدد السكان وتحسين وسائل المواصلات، كما يرى Smith أن تراكم رأس المال يعتبر محرك أساسي لعملية النمو، هذا التراكم الذي يأتي عن طريق الادخار وبالتالي الاستثمار.

[1] صلاح الدين نامق، **نظريات النمو الاقتصادي**، دار المعارف، مصر، 1966، ص 53.

وباختصار تتمثل أهم الأفكار التي جاء بها Smith في النمو الاقتصادي فيما يلي[1]:

- ❖ الإنتاج الكلي في المجتمع يعتمد على عناصر الإنتاج وهي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية (الأرض)، التقدم الفني وتوفر البيئة الدافعة للنمو في المجتمع.
- ❖ يمثل تراكم رأس المال أساس نظرية Smith في النمو الاقتصادي.
- ❖ التخصص وتقسيم العمل سيعملان على زيادة الكفاءة الإنتاجية للعمل ويتوقف نجاح ذلك على سعة السوق.
- ❖ يأتي القطاع الصناعي في مقدمة القطاعات التي ترفع من معدل النمو الاقتصادي نتيجة لقدرة هذا القطاع على تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي تحقيق الأرباح التي هي مصدر الاستثمارات.
- ❖ يرى Smith أن النمو الاقتصادي في المجتمع (الصعود التراكمي للمجتمع) لن يستمر طويلا نتيجة لبطء معدل التقدم التقني، الذي يعتمد على تراكم رأس المال، وسبب ذلك هو انخفاض الأرباح نتيجة زيادة الأجور ومحدودية الموارد، اللذان سيعملان على توقف الصعود التراكمي للمجتمع، ويبدأ الاتجاه نحو الهبوط التراكمي الذي يعتبر مرحلة من مراحل السكون يستأنف بعدها المجتمع مرحلة الصعود مرة أخرى.

وعلى الرغم من أن تحليل Adam Smith لموضوع النمو الاقتصادي لم يتسم بالدقة إلى أنه أعطى للفكر الاقتصادي أول نموذج لنمو اقتصادي حركي. كما أن الأفكار الرئيسية التي تعتمد عليها النظرية في النمو وهي التراكم الرأسمالي، نمو السكان وإنتاجية العمل لازالت حتى الآن تعتمد عليها النظريات الحديثة.

[1] فايز إبراهيم الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، السعودية، 1985، ص ص- 18-23.

المطلب الثاني: نظرية Ricardo في النمو الاقتصادي (1722-1823)

يعتبر **Ricardo** من أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية والذي عمل على تعميق أراء وأفكار هذه المدرسة، وارتبطت باسمه العديد من الآراء والأفكار منها ما يتصل بالريع والأجور والتجارة الخارجية وما إلى ذلك.

وفيما يخص أرائه حول النمو الاقتصادي فإنه يرى أن الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، إلا أنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، ولم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك[1].

ومن خلال تحليله لعملية النمو قسم **Ricardo** المجتمع إلى ثلاث طبقات، الأولى ملاك الأراضي، الثانية العمال، الثالثة الطبقة الرأسمالية. هذه الأخيرة حسب **Ricardo** هي الطبقة المنتجة والتي تعتبر ضرورية لعملية النمو الاقتصادي، لأنها تستهلك جزء قليل من دخلها الذي يأتي من الأرباح والباقي يتحول إلى مدخرات التي تعتبر هي الأساس لتراكم رأس المال[2].

وعلى أساس تقسيمه للمجتمع إلى المجموعات السابقة، يوزع الدخل إلى ثلاث حصص رئيسية وهي الأجور التي تدفع إلى العاملين، الريع الذي يدفع لمالكي الأراضي، والربح وهو الحصة التي يحصل عليها الرأسماليون مقابل إشرافهم على العملية الإنتاجية من أصلها. وبما أن الأرباح هي المحرك الرئيسي حسب **Ricardo** للنشاط والنمو الاقتصادي، فأن انخفاضها يؤدي إلى تأثر التكوين الرأسمالي في النشاط الصناعي الذي يؤدي في النهاية إلى حالة من الركود الاقتصادي[3].

---

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص10.

[2] فايز إبراهيم الحبيب، مرجع سابق، ص 24.

[3] عبد الرحمن يسري، **تطور الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص220.

ومنه فإن**Ricardo** يرى أن رأس المال هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، وفيما يخص التقدم التكنولوجي فإنه يرى أن ظهور الاختراعات والتجديدات الآلية الصناعية يؤدي إلى نقص الطلب مؤقتا على العمال مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم، فتميل الأرباح إلى الارتفاع وبالتالي يزيد معدل التجميع الرأسمالي.

ويؤكد**Ricardo** أن الضرائب عامل مهم في تمويل النمو الاقتصادي، إلا أنه يحذر من زيادة معدلاتها على أرباح الرأسماليين حتى لا يكون ذلك معوق لتيار النمو الاقتصادي.

فأراء **Ricardo** في النمو الاقتصادي هي مثال بارز لنظرية حركية في النمو، إلا أنها تظهر بين سطورها تشاؤما إزاء احتمال استمرار حدوث زيادة في تجميع رأس المال وتحقيق ارتفاع في دخل الفرد المتوسط، ويرجع ذلك إلى فرضيتي تناقص الغلة التاريخية ومبدأ **Malthus** في السكان الذي اعتبره **Ricardo** قضية مسلم بصحتها[1].

ولقد قام التحليل الريكاردي في النمو الاقتصادي على أساس وجود بيئة اقتصادية مواتية في ظل المنافسة الكاملة، وحيث تكون المؤسسات الاقتصادية والتنظيمات القومية وتصرفات الأفراد في اتجاه واحد مع متطلبات التنمية.

المطلب الثالث: نظرية Malthus في النمو الاقتصادي (1766- 1834)

لقد تطرق **Malthus** في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" لدراسة موضوع النمو الاقتصادي، حيث قال في هذا الصدد:" ما من موضوع في علم الاقتصاد أغرب وأهم وأدعى إلا إمعان النظر من ذلك الذي يدرس الأسباب العملية التي تعرقل نمو الثروة في مختلف الدول أو توقفها نهائيا أو تسمح لها بالنمو البطيء، بينما تظل قوة الإنتاج على

[1] صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص ص 93-99.

حالتها دون أن تتضاءل، أو على الأقل تظل هذه القوة الإنتاجية قوية لدرجة تسمح بنمو الإنتاج والسكان"[1].

يرى **Malthus** أن مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في الهوة الموجودة بين الحاجات الإنسانية وبين قدرة الاقتصاد القومي على تلبية هذه الحاجات ، والنمو الاقتصادي هو الذي يقلل من هذه الهوة باستغلال أحسن لموارد الثروة.

ولقد قسم **Malthus** الاقتصاد إلى قطاعين زراعي وصناعي، هذا الأخير الذي يرى **Malthus** أن النمو الاقتصادي ينتج عنه (أي القطاع الصناعي) حيث أنه يتمتع بتزايد في الغلة، نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدم التقني فيه، في حين يتميز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي وتفاوت خصوبتها ونقص إمكانية إدخال التقدم التقني[2]، لذلك فهو يرى أنه يجب إعطاء أهمية أكبر للقطاع الصناعي لتفادي تباطؤ معدل التكوين الرأسمالي وتحقيق نمو اقتصادي أحسن، كما يركز **Malthus** على أهمية الطلب الفعال على المنتجات في زيادة الإنتاج وتطوره، حيث أنه رفض قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن "العرض يخلق الطلب المساوي له" والذي يعني أن الادخار هو عبارة عن طلب على السلع الرأسمالية(أي الادخار= الاستثمار) لكن **Malthus** أوضح أن الادخار يعني عدم الاستهلاك وبالتالي قلة الطلب وانخفاض الأرباح ثم قلة الاستثمار ولذلك نادى بالميل الأمثل للادخار[3].

ولقد سيطرت نظرية السكان على تحليلاته وأفكاره عن النمو الاقتصادي في المجتمع الذي رأى أنه لن يدوم طويلا، فمع تزايد عدد السكان وتقلص المساحات الأرضية القابلة للإنتاج سوف تنخفض إنتاجية العمل وتنخفض معها أجور العمال، إلى أن تصل هذه

[1] صلاح الدين نامق، المرجع نفسه، ص 69.

[2] ثابت محمد ناصر، **العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي**، دار المناهج، الأردن، 2001، ص60.

[3] فايز إبراهيم الحبيب، مرجع سابق، ص 31.

الأجور إلى حد الكفاف، أي إلى الحد الأدنى للمعيشة، حيث أن أي زيادة في السكان بعد ذلك تؤدي إلى تدهور الحالة الصحية للسكان نتيجة سوء التغذية وانتشار الأمراض ثم ارتفاع معدل الوفيات، أي يسري قانون تناقص الغلة الذي يتغلب على التقدم الفني ومن ثم ينتهي المجتمع إلى حالة الركود[1].

وفي الأخير يمكن ملاحظة أن **Malthus** قد أغفل دور رأس المال في العملية الإنتاجية رغم ماله من أهمية في رفع معدلات النمو، والذي لا يمكن إغفاله أن **Malthus** أكد على أهمية النمو المتوازن بين الصناعة والزراعة وفي هذا يقول" إن الدول ذات الإمكانيات الزراعية الكبيرة والمستغلة والتي يوجد بها قطاع صناعي وتجاري فتي، ويتوفر بها عدد ملائم من السكان في كل قطاع هي الدول التي ستسير قدما في طريق النمو دون أن تخشى شيئا".

المطلب الرابع: نظرية Marx في النمو الاقتصادي (1717- 1783)

يعد **Marx** أب النظام الشيوعي، لذلك فند في نظريته للنمو الاقتصادي أراء الرأسماليين في هذا الإطار (كفرضية المنافسة الكامنة وما تؤدي إليه من استغلال واحتكار، وكذلك استنفاذ منافذ الاستثمار في الداخل ولجوؤهم إلى الاستثمار الخارجي وما نتج عنه من استعمار للدول، إلى جانب انتشار الجوع والبؤس والخراب).

وقد قامت النظرية الماركسية للنمو الاقتصادي على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور

[1] نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص366.

والأرباح السائدة (فرضيات تتعلق بالطابع الحركي الذي يسود المجتمع سواء كان إقطاعيا أو رأسماليا صناعيا)[1].

تعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النمو، ويعرف فائض القيمة بأنها زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار، كذلك يرى **Marx** أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة[2].

ويرى **Marx** أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة أي أن هناك تنظيم معين للإنتاج في المجتمع يتضمن[3]:

1-تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية، وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق.

2-البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة.

3-الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج وحالة العلم بوجه عام.

وما يعاب على **Marx** هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، وتحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه **Marx** في أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المحقق، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيا.

---

[1] صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص 101.

[2] مختار بن قوية، **أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص103.

[3] صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص103.

المبحث الثالث: نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة

تعتبر النماذج النيوكلاسيكية للنمو ونماذج النمو الداخلي (نماذج النمو الحديثة) المنطلق الأساسي لمعظم لدراسات النظرية والتطبيقية حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي وسوف نتعرض لكل منهما فيما يلي:

المطلب الأول: نماذج النمو النيوكلاسيكية

تتبع النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة قبل نموذج هارود–دومار، كما تعتبر النظريات التي أتت قبل نموذج سولو للنمو منبع الأفكار التي اعتمد عليها سولو في بناء نموذج المتعلق بالنمو الاقتصادي، حيث أن الأسباب التي أدت إلى كتابة مقاله سنة 1956: "A contribution to the theory of economic growth" متمثلة في المسار الذي سطره كل من هارود ودومار في تفسيرهما للنمو الاقتصادي.

الفرع الاول : نموذج هارود – دومار:

قد حالة كل من هارود ودومار (Harrod–Domar) البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو الاقتصادي، تعتمد على الجمع بين التحليل الكنزي وعناصر النمو الاقتصادي، حيث تم صياغة أفكارهما في شكل نموذج يظهر أنه:[1]

الافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (k) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج $(\Delta Y/Y)$ يعتمد على الميل الحدي للادخار (Marginal propensity to save MPS) ورمزها $(\frac{\Delta S}{\Delta Y})$، وكذلك معامل رأس

[1] رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس الجزائر المغرب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادي، باتنة، ص 79.

المال/الناتج (Capital output ration) ورمزها (K/Y) وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي:[1]

$$\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = s \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن (s) هي معدل الادخار.

و في حالة التوازن فإن الادخال يساوي الاستثمار أي:S=I

و بذلك فإن:

$$i=I/Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث (i) هي معدل الاستثمار، وأن الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في خزين رأس المال أي أن:

$$I = \Delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

و المعامل الحدي لرأس المال/الناتج (Incremental Capital Output Ration) يساول (k) أي أن :

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = k = \frac{1}{\Delta Y} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

و من المعادلة (4) نحصل على:

و بقسمة طرفي المعادلة (5) على Y نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{1/Y}{K} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 75.

و عليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج.

و يمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي:

$$g = \frac{s}{k}$$

حيث أن:

g: تمثل معدل نمو الناتج.

s: معدل الادخار.

k: المعامل الحدي لرأس المالي/الناتج.

كما أن رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، أي أن:[1]

$$I = I_f + I_d \text{.....(7)}$$

حيث أن:

I_f: الاستثمار المحلي.

I_d: الاستثمار الأجنبي.

و بالتعويض في المعادلة (7) نتحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{(I_d + I_f)/Y}{K} \text{.....(8)}$$

$$g = \frac{\frac{I_d}{Y} + \frac{I_f}{Y}}{K} \text{.....(9)}$$

[1] رفيق نزاري، مرجع سابق، ص 80.

$$g = \frac{s+\frac{I_f}{Y}}{K} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

من هنا فإن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، وينظر لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي، أهمها تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها.[1]

الفرع الثاني : نموذج سولو

يعتبر نموذج سولو النيو كلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيو كلاسيكية في النمو، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود– دومار عن طريق إدخال عنصر العمل، ومتغير مستقبل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي.[2]

و تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (Y)، رأس المال(K)، العمل (L)، ومردودية العمل (A)، حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج في الشكل التالي:

$$Y(t) = F(\big(K(t), A(t)L(t)\big) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

حيث: t تمثل الزمن.

ومن خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة، اما الجداء

[1] المرجع نفسه، ص 80.

[2] رفيق نزاري، مرجع سابق، ص 81.

التالي AL يسمى بالعمل الفعلي، ويقال على التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج K/Y ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية.[1]

و من الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفروات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف.[2]

و كذلك من خصوصيات دالة الإنتاج، ان الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان غلى ما لا نهاية كالآتي:[3]

$$\lim_{K\to 0}(F_K) = \lim_{L\to 0}(F_1) = \infty; \lim_{K\to \infty}(F_K = \lim_{L\to \infty}(F_1) = 0$$

"و يفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا بـ s لنسبة الادخار، فإن الزيادة في راس المال تكتب بـ dK(t)/dt=sY(t)، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته (n)، بالإضافة إلى ان سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل، وعليه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها dL(t)/dt=nL(t)، وإذا

[1] صدر الدين صواليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 40.

[2] صدر الدين صواليلي، مرجع سابق، ص 41.

[3] المرجع نفسه، ص 41.

قمنا بالتعبير عن الزيادة في ، بزيادة أسية $e^{\lambda t}$، فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالآتي:[1]

$$\frac{dK(t)}{dt} = sf[K(t)] - (n+\lambda)k(t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

و بالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة * من K بحيث:

$$sf[K^*] = (n+\lambda)K^* \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (14)$$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت، أي أن$dk(t)/dt=0$.

المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي (الحديثة)

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو الطويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، حيث لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي.[2]

الفرع الأول : نموذج رومر[3]

تمكن رومر (1986) Romer من إعطاء نفس جديد للنظرية النيو كلاسيكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعامل عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد، وعليه إذا

[1] صدر الدين صواليلي، مرجع سابق، ص 42.

[2] مدحت قريشي، مرجع سابق، ص 78.

[3] صدر الدين صواليلي، مرجع سابق، ص 50.

اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر A_1 هذا يعني أن التغير $dA_i/d\,t$ يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في K_i لمخزون رأس المال، ومنه دالة الإنتاج هي:

$$Y_i = F(k_i, KL_i) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (15)$$

بحيث F تحقق الخصائص النيو كلاسيكية، متمثلة في الإنتاج الحدي لكل عام متناقص ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

إذا كانت كل من K وL_i ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة لـ K_i كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ L_i فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في K_i وK وبالتالي فن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوقلاص:

$$Y_i = A.(K_i)^a.(KL_i)^{1-a} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (16)$$

حيث: $0<a<1$

و يوضع $k = \frac{K}{L}, k_i = \frac{K_i}{L_i}, y_i = \frac{Y_i}{L_i}$ ثم بوضع فيما بعد k_i/k و$y_i = y$ الناتج المتوسط هو:

$$y/k = f(L))A.L^{1-a} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (17)$$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ K_i بتثبيت K و L وبتعويض K_i=K نتحصل على:

و منه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L، وهو غير مرتبط لـ k، وعليه فإن:

$$\frac{\theta Y_i}{\theta K_i} = A.\alpha.L^{1-a} \dots\dots\dots\dots(18)$$

التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية،و هو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0 < \alpha < 1$.

و بأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي:

$$\frac{da}{dt} = w + ra - c - na \dots\dots\dots\dots(19)$$

حيث: w تمثل الأجر وتمثل الأصول للفرد، r تمثل مردودية الأصل وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني، يعطي بالعلاقة التالية:

$$r = p - \frac{u^{"}(c).c}{\acute{u}}\left(\frac{c'}{c}\right) \dots\dots\dots\dots(20)$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية:

$$u(c) = \frac{c(1-\theta)}{(1-\theta)} \dots\dots\dots\dots(21)$$

حيث عندما ترتفع θفإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، ومرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة بـ $1/\theta$، والاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$\left(\frac{c'}{c}\right) = \left(\frac{1}{\theta}\right)(r - p) \dots\dots\dots\dots(22)$$

و بتعويض قيمة r المتمثلة في $A\alpha L^{1-a} - \delta$تتحصل على معدل النمو الاقتصادي غير الممركز:

$$g_c = \left(\frac{1}{\theta}\right)(A\alpha L^{1-a} - \delta - p) \dots\dots\dots\dots(23)$$

و بالإخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي):

$$g_{cp} = (\frac{1}{\theta})(A\alpha L^{1-a} - \delta - p) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (24)$$

و مع العلم $a < 1$ أن فهذا يعني أن: $g_c < \quad _{rp}$

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1 - a$ عن طريق ضريبة جزافي (Forfaitaire)، إذ دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته a من تكلفته، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

الفرع الثاني: نموذج Robelo[1]

إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية والتعليم لها نفس دالة الإنتاج، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم، والذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل إنتاج، ولهذا قام روبيلو من استعمال دالتين للإنتاج لكوب دوقلاص:

$$Y = C + K' + \delta K = A.(vK)^a.(uH)^{1-a} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (25)$$

$$H' + \delta H = B.[(1-v).K]^n.[(1-u).H]^{1-n} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (26)$$

حيث:Y تمثل إنتاج السلع (الاستهلاكية والرأسمال المادي)، و A,B>0 هما عاملان تكنولوجيان، وكل من a و n يمثلان نسبة الرأسمال المادي المستعمل في كل قطاع، وهي محصورة بين 0 و1، وكل من v و u يمثلان نسبة رأس المال المادي ورأس المال البشري الكلية في إنتاج السلع، وبافتراض أن n<a فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيا في رأس المال البشري وإنتاج السلع هو نسبيا كثيف في رأس المال المادية.

[1] صدر الدين صواليلي، مرجع سابق، ص 53.

يستلزم شكل المعادلات السابقة ان هناك وفورات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلية في الإنتاج K وH، وهكذا يصبح النموذج مصدر لنمو الداخلي، وفي الحالة النظامية كل من وثابتة وCوK وHو Y تنمو بنفس المعدل g^* ، باستعمال تقنية التعظيم الديناميكية، نتحصل على معدل النمو للاستهلاك.

$$g_c = (\frac{1}{\theta})$$

في هذا النموذج الحد $A\alpha.(\frac{vK}{uH})^{-(1-a)} - \delta$و الذي يرافق الناتج الحدي الصافي للرأس المال المادي يساوي معدل المردودية r.

إن مردودية الرأس المال البشري والرأس المال المادي هي نفسها في القطاعين، وهذه الشروط تؤدي إلى العلاقة ما بينu وv :

$$\left(\frac{n}{1-n}\right).\left(\frac{v}{1-v}\right) = \left(\frac{\alpha}{1-\alpha}\right).\left(\frac{u}{1-u}\right) \quad \text{.....(28)}$$

و عليه تحد الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الآتية لكل من نسبة K وH المخصصة للإنتاج.

خلاصة الفصل

لقد كان النمو الاقتصادي ولا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات، نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخول الحقيقية ومستويات المعيشة، والتخفيف من الفقر والبطالة. وهناك عدة محددات يتحدد على أساسها النمو الاقتصادي، أهمها كمية ونوعية الموارد البشرية والطبيعية، تراكم رأس المال، معدل التقدم التقني، التخصص وغيرها.

ولقد اهتم الفكر الكلاسيكي بعملية النمو، واتجه إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل فمنهم من أرجعه إلى تقسيم العمل (Adam Smith)، ومنهم من رده إلى أرباح الرأسماليين ،(*Ricardo*)، في حين ذهب البعض إلى اعتبار القطاع الصناعي كأهم مورد للثروة (*Malthus*)، وكانت فكرة فائض القيمة الأساس الفعلي للنمو في النظرية الماركسية.

في حين ترجم الاقتصاديون النيوكلاسيك أفكارهم فيما يخص النمو الاقتصادي في شكل نماذج. حيث اهتم Domarو Harrod بالإحلال بين رأس المال والعمل، واعتبر أن الاستثمار هو السبب الأساسي للنمو وأنه لا يوجد إحلال بين رأس المال والعمل، فيما ركز Solow على دور التقدم التكنولوجي في عملية النمو والذي يفسر بقاء تطور النمو على المدى الطويل.

وفي سنوات الثمانينات من القرن العشرين، جاءت نماذج النمو الداخلي التي أرجعت النمو الاقتصادي لأسباب وعناصر داخلية في النموذج، وركزت على تراكم المعارف وإنتاج مجموعة كبيرة من السلع الاستهلاكية لتحقيق عملية النمو.

الفصل الثاني

مفاهيم نظرية

حول السياسة الجبائية

تمهيد:

إن ظاهرة الدولة كتنظيم اجتماعي تنتمي إلى مجموعة الظواهر السياسية ذات سلطة منظمة تؤدي دورا في الحياة الاجتماعية، و قد مر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بمراحل مختلفة، حيث كان يزداد من فترة إلى أخرى، و مع مرور الوقت أصبح هذا التدخل ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي بجملة سياسات اقتصادية تعمل كل منها على كمية أو أكثر من الكميات الاقتصادية الهامة.

وتحتل السياسة الجبائية مكانة هامة من هذه السياسات، كونها تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة للاقتصاد الوطني، حيث تحتل دورا أساسيا مؤثرا على النشاط الاقتصادي، فهي وسيلة للتسيير والتنظيم الاقتصادي، وأداة لتمويله وإعادة توزيع الدخل و الثروة بين أفراد المجتمع.

وعقب الأزمة الاقتصادية 1929 م أصبحت السياسة المالية بما فيها السياسة الجبائية أداة رئيسة من أدوات السياسة الاقتصادية تعمل توجيه المسار الاقتصادي، و معالجة الأزمات و الهزات الاقتصادية، معتمدة في ذلك على التوفيق بين معدلات الاقتطاع و المردودية الجبائية حسب طبيعة النظام الاقتصادي ومستوى تطوره، فهي تبحث في مختلف الظواهر الجبائية المتفاعلة فيما بينها غاية في الوصول إلى تحديد و تكثيف حجم الإيرادات التي تسمح بتمويل النشاطات الاقتصادية و دعم التطور الاقتصادي.

ونعرج في هذا الفصل على جملة من المباحث نوردها كالتالي:

- ماهية السياسة الجبائية.
- أسس السياسة الجبائية.
- دراسة تحليلية لفعالية السياسة الجبائية.

المبحث الأول : ماهية السياسة الجبائية

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يعد من الأمور الضرورية في أي مجتمع، وذلك لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي لا تختلف في طبيعتها العامة بين الدول مهما اختلفت الفلسفة الاقتصادية التي تؤمن بها أو إختلفت درجة التقدم الاقتصادي، لكن من المؤكد أن تختلف وسائل تحقيقها من فترة زمنية إلى أخرى، وفقا لإختلاف الظروف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع.

المطلب الأول : تطور الجباية

ترجع الاقتطاعات الجبائية على أقدم العصور التاريخية، حيث وجدت الضرائب وتطورت مع وجود السلطة العامة في المجتمع، وتطورت مع تطور أهدافها – السلطة – السياسة الاقتصادية، فلقد إعتبر الرومان الضريبة من أهم عناصر السيادة في إمبراطوريتهم للتمكن من تغطية الأعباء المترتبة عن السلطة أنذاك، دون الإهتمام بالأسس المتبعة لفرض وتحصيل هذه الضرائب .

والملاحظ أن التطور التاريخي أحدث تغييرا أساسيا في العناصر الخاضعة للضريبة، فقد طالب فوبان(Vaubane) بضريبة واحدة رئيسية بدلا من الضرائب المتعددة، في حين نادى الطبيعيون بإقتصار الضريبة على الأرض بإعتبارها المصدر الأساسي للثروة .

الفرع الأول : قبل مرحلة تشكل الدولة :

تعتبر الجباية المرأة الصادقة التي تعكس نظام الدول من كل النواحي، لما يشكله النظام الضريبي من تركيبة متناسقة من الضرائب متممة لبعضها البعض، إذ أنها المصدر الأساسي الذي تستند إليه الدولة في تسديدي نفقاتها، وتعود نشأة –الجباية– إلى وجود السلطة وتطورت بعد ذلك بالعديد من المراحل :

1 – مرحلة عدم الإستقرار : كان الأفراد في هذه المرحلة يعيشون في جماعات همهم الإكتفاء الذاتي للإقتصاد، والذي كان هو السائد أنذاك، فلم تكن مرافق مشتركة توجب فرض الضرائب، فكان مجتمعنا فرديا لا يخضع لنظام جماعي منظم، ومع تطور الحجم السكاني كان لزاما توفر خلق حاجات مشتركة كالأمن العام ... إلخ، وحاجة الإنسان إلى التنقل ظهرت هنا ما يسمى بالضريبة[1].

2 – مرحلة الإستقرار : بعد استقرار أفراد المجتمع في منطقة معينة وزادت حاجتهم إلى الأمن والدفاع وفك النزاعات، ونظرا لقلة هذه الأخيرة وعدم كفايتها تم اللجوء إلى فرض تكاليف إلزامية على الأشخاص أولا، وتمثلت في العمل التطوعي للأفراد، ثم على الأموال ومع زيادة الحاجات وتعدد مصالح الممالك تم فرض تكاليف عامة على الأسواق والمتاجر، وبعد تم فرض تكاليف مباشرة وأصبحت واجبا يلزم كل فرد.

3 – مرحلة الحضارة وظهور الدولة : بعدما كان الافراد يعيشون في جماعات متفرقة يعتمدون على أنفسهم في تلبية حاجاتهم للعيش، وبعد إجتماعهم (تجمعهم) بإعتبار أن الإنسان لا يمكن أن يلبي حاجاته بشكل فردي، مشكلين بذلك مجتمعات، وهذه المجتمعات بحاجة إلى تقديم خدمات عامة لهم، يتم ذلك من خلال الحاكم أو من يمثل الدولة، إضافة إلى إيرادات عامة تغطي جملة النفقات العامة، هذا ما دفع بهم إلى فرض الضريبة على أفراد المجتمع لتحقيق أغراض الإنفاق على الحاكم أو على الحروب[2].

الفرع الثاني : الجباية في ظل تطور دور الدولة :

لقد مر دور الدولة في المجتمع بعدة مراحل إمتدت من العصور القديمة إلى العصر الحديث تطورت خلاله الجباية، ويتلخص ذلك من خلال المراحل التالية :

1 قاسم نايف علوان ونجية ميلاد الزياني:**ضريبة القيمة المضافة**، دار الثقافة، ط1، 2008، ص77.

2 خالد الخطيب، **الضريبة على الدخل**، دار زهران للنشر والتوزيع، ص3.

1 – مرحلة الدولة الحارسة : أخذ مزضوع دور الدولة في الاقتصاد نقطة جدل بين الاقتصاديين ففي ظل الدولة الحارسة إقتضى دورها على حماية السلطة الحاكمة وفي مقدمتها رجال الدين ومرافق الأمن والقضاء والدفاع[1]،إذ يظهر أن الدولة لا تتدخل في النشاطات الاقتصادية باعتبار أن السوق تتوازن بشكل تلقائي، فتكتفي بالحماية وتوفير الأمن، وبالتالي كان الهدف من فرض الضريبة هو تغطية الإنفاق على الأمن والقضاء والدفاع .

2 – مرحلة الدولة المتدخلة : مع تطور الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية استلزم ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وإنتشر مفهوم الدولة المتدخلة بعد كساد 1929 م فجاء الاقتصادي الإنجليزي كينز والذي اهتم بدور الدولة ونادى بـ " ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتشغيل الموارد التي تعجز المشروعات الخاصة على تشغيلها"[2]،فجاءت افكاره منافية تماما لأفكار الكلاسيك، والتي خططت سياسات حكومية واجبة الإتباع للخروج من الأزمة[3].

3 – مرحلة الدولة التضامنية : بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الضريبة تحت مفهوم " مبلغ من المال يدفعه المكلفون لخزانة الدولة بإعتبارهم أعضاء في منظمة سياسية تستهدف الخدمات العامة[4] "، وعليه تعدى مفهوم الضريبة من الاهداف المالية والاقتصادية إلى أهداف إجتماعية تحقق من خلال السياسة الجبائية .

وبعد عرض تطور الضريبة من خلال التطور الوظيفي لدور الدولة يمكن التطرق إلى ماهية الإقتطاعات الجبائية وشكلها وهي كالتالي :

---

[1] الحاج موسى، حسن فلاح، **قرار تقدير ضريبة الدخل وطرق الطعن فيه إداريا وقضائيا**، نقابة المحامين، 1998، ص7.

[2] خالد الخطيب، مرجع سابق، ص 7.

[3] سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي**، وكالة الأهرام للتوزيع، 1994، ص 85.

[4] رشيد الدقر، **علم المالية العامة**، ج2، مطبعة الجامعة السورية، 1963، ص40.

الفرع الثالث : الإقتطاع الجبائي : ويشمل كافة الإقتطاعات التي تجبى لصالح الدولة أو إحدى هيئاتها العمومية كالضرائب والرسوم والإتاوات والحقوق والإشتراكات والثمن العام[1]، ويمكن تقسيم هذه الإقتطاعات إلى نوعين :

اقتطاعات إجبارية مباشرة والأخرى إجبارية غير مباشرة، سواء كانت هذه الاقتطاعات الجبائية كالضرائب والرسوم أو شبه جبائية كتلك المحصلة لهيئات عمومية دون الدولة كالاشتراكات الاجتماعية ومختلف أشكال التأمين على سبيل المثال .

ومما هو جدير بالذكر أنه سواء كان المقتطع منه مساهما أو مدينا سنستعمل مصطلح العنصر الجبائي للدلالة على الأشخاص محل الدفع ،و يلي تفصيل نوعي كالتالي:

1_الاقتطاعات الاجبارية المباشرة: وهي تلك التي تقتطع من دخل او رأسمال العنصر الجبائي وتفرض مباشرة على الثروة والمعبر عنها بالضرائب، فقد عرفها –الضرائب– جيز "بأنها عبارة عن أداء نقدي تقتطعه السلطة العمومية من الأفراد بدون مقابل وبشكل جبري ونهائي، وذلك بتخصيصه لتغطية الاعباء العامة "، كما عرفت ايضا على انها" فريضة مالية يدفعها الفرد (المساهم) جبرا إلى لالدولة أو إلى إحدى الهيئات العامة بصورة نهائية مساهمة منه في تغطية التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة "[2].

وقد عرفها ميل بتعريف أوضح وأشمل عن سابقيه على أنها " تفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وفقا لمقدرة المكلفين بدفع الضريبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية "[3]، ويندرج تحت هذا التعريف جملة من الخصائص نذكر منها :

أ- الضريبة إلتزام نقدي : أي ليست عينا كما في العصور السابقة نظرا للعيوب التالية :

[1] Africa Statistical Yearbook, General Notes, 2009, p23

[2] أديب عبد السلام، **السياسة الضريبية وإستراتيجية التنمية**، إفريقيا الشرق، ط1، 1998، ص11.

[3] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**،دار الجامعة للنشر ،2000،ص12

-عدم إمكانية التحصيل العيني من بعض المداخيل مثل الدخل الناجم عن الملكية الفكرية أو الشهرة .

-ارتفاع تكاليف السداد العيني سواء تحصيلا، أو نقلا، أو تخزينا ... إلخ .

ب. الضريبة فريضة إجبارية : ويعني أنها تفرض جبرا من قبل السلطة العامة بقانون، ولا يتم إلغائها أو الإعفاء منها إلا بموجب قانون أيضا، أي تفرض إنطلاقا من السلطة السيادية للدولة من خلال وضع أحكامها القانونية وتحديد سعرها وأوعيتها وإجراءات ومواعيد تحصيلها، إضافة إلى معاقبة المتهربين من دفعها وتحصيلها منهم بالقوة بما تملكه من الوسائل الجبرية القانونية .

ج. الضريبة فريضة بدون مقابل : حيث تقوم السلطة بأمر جبايتها دون أي خدمة معينة تقدم للمكلف بدفعها، لإعتباره جزءا من المجتمع يستفيد من الخدمات العامة التي تقدم لهذا المجتمع، كبناء المدارس وتعبيد الطرقات ...إلخ، وسواء كانت المنفعة العامة المقدمة معادلة لقيمة الضريبة أم لا، فالضريبة ليست شرا لا بد منه للحصول على إيرادات الدولة ولكنها أداة لتأدية وظيفة معينة.

2-الإقتطاعات الإجبارية غير المباشرة : فهي تلك الأموال التي تقتطع بطرق غير مباشرة من دخل ورأسمال المكلف وتفرض على إستعمالات الثروة وتجبى لصالح هيئات عمومية تابعة للدولة خولت لها صلاحية التحصيل كالرسوم الجمركية مثلا ويعرف الرسم على أنه " مبلغ من النقود يدفعه الفرد إلى الدولة أو غيرها من أشخاص القانون العام جبرا مقابل انتفاعه مقابل خدمة معينة تؤديها له، ويترتب عليها نفع خاص له إلى جانب نفع عام"[1]، ونخلص من هذا التعريف أن العناصر المكونة للرسم تتشابه والعناصر المكونة للضريبة من حيث الإلزامية والنقدية والنهائية، إلا أنه يختلف من حيث المقابل .

[1] محمد سعيد فرهود، **مبادئ المالية العامة**، منشورات جامعة حلب، ج1، 1979،ص32.

المطلب الثاني : مفهوم ومبادئ السياسة الجبائية :

إن المبادئ العامة للسياسة الجبائية تمدنا بأساس نظري لتصميم نظام جبائي ملائم، ذلك أنه على الرغم من أن هذه المبادئ الإيجابية قد تساعد على تحديد الأثار المتوقع أن تنجم عن الإقتطاعات الجبائية بأنواعها، إلا أنها لا تمدنا بأداة أو وسيلة لتحديد ما إذا كانت هذه الأثار مرغوبا فيها أم لا .

الفرع الأول : مفهوم السياسة الجبائية:

تعتبر السياسة الجبائية جزءا من السياسة المالية التي هي إحدى أدوات وفنون السياسة الاقتصادية، فهي تبحث في مختلف الظواهر الجبائية وتحلل أوجه النشاط المالي، لتعين الدولة على المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع .

وتعرف السياسة الجبائية على أنها " مجموعة البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة، لإحداث أثار اقتصادية وإجتماعية وسياسة مرغوبة، وتجنب أية أثار غير مرغوب فيها من أجل تحقيق أهداف المجتمع الإجتماعية والاقتصادية والسياسية[1]، فهي تسخير كل ما يحيط بالبيئة الجبائية من أدوات ووسائل، وإستخدامها بشكل ممنهج وهادف ومنسجم مع الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، فعرفها تورنيه على أنها " مجموعة القرارات والإجراءات والتدابير المتخذة بهدف تأسيس وتنظيم الاقتطاعات الجبائية طبقا لأهداف السلطات العمومية"[2].

ومن هذين التعريفين يتضح أن للسياسة الجبائية عدة سمات تتلخص فيما يلي :

- تعد السياسة الجبائية تشكيلة متكاملة من البرامج بغية تحقيق أهداف معينة .
- ترتكز على أدوات ضريبية فعلية ومحتملة تتناسق والبرامج الموضوعة، ومنها الإعفاءات والتخفيضات.

[1] السيد مرسي الحجازي، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1998، ص7.

[2] G . Tournier ,La Politique Fiscale Dans La 5 Eme Republique, privat, 1985, p14.

- تعد جزءا من السياسة المالية للدولة والتي بدورها تعتبر جزءا من السياسة الاقتصادية حيث تسعى إلى تحقيق أهدافها .
- تهدف السياسة الجبائية إلى جذب وتحفيز الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال استعمال وسائل مختلفة، ويتمثل هذا التحفيز في التدابير والإجراءات المعينة التي تتخذها السلطة الجبائية المختصة وفق سياسة جبائية معينة، بقصد منح مزايا واعتمادات ضريبية لتحقيق أهداف معينة.

و تشكل الوسائل المستعملة لتحقيق السياسة الجبائية إنفاقا جبائيا يصنف حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى خمس مجموعات[1]:

- ✓ التخفيضات الجبائية القرض الضريبي .
- ✓ التخفيضات الخاصة بالمعدلات .
- ✓ تأجيل مواعيد الدفع .
- ✓ الإعفاءات الجبائية .

تتجه النفقات الجبائية بالدول المتقدمة نحو الانخفاض، بحيث أنها تمنح في حالة الأزمات من أجل معالجة الاختلالات، وتخفض تدريجيا عند عودة الاستقرار والتوازن الاقتصادي .

الفرع الثاني : مبادئ السياسة الجبائية :

قسم علماء المالية مبادئ السياسة الجبائية إلى قسمين يتعلق أولهما بالكفاءة والأخر بالعدالة، إذ يعتد بهما عند محاولة تصميم نظام جبائي جديد، وعند تعارض أهداف الكفاءة وأهداف العدالة يجب إصدار أحكام معيارية اعتبارية على الأولويات الجبائية الواجب إتباعها في مثل هذه الحالة .

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2003، ص-ص (17-172).

1- مبادئ العدالة : إن مفهوم العدالة الجبائية نسبي يختلف من دولة إلى أخرى، ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى، فالأغنياء يروا أن فرض ضرائب موحدة النسب على جميع الأشخاص والأموال في الدولة دون أي اعتبار أخر هو عدالة ضريبية، بينما هو العكس من منظور ذوي الدخل الضعيف والمحدود، إذ يعتقدون أنه من باب التضامن الاجتماعي بين فئات المجتمع تحميل الطبقة الغنية القسط الأكبر من الأعباء العامة حسب حالتهم ومقدرتهم التكليفية .

كما أنه يختلف مفهوم العدالة حسب طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة، وكذلك صعوبة قياس أثر الضريبة وتحديد عبئها على المكلف بشكل فردي، وعليه ذهب بعض فقهاء المالية إلى تحديد مفهوم العدالة الجبائية بناء على مبدأي الانتفاع والقدرة على الدفع[1].

أ- مبدأ الانتفاع: ويقتضي هذا المبدأ أنه على الأفراد المنتفعين من الإنفاق الحكومي مسؤولون عن دفع تكاليف هذا الإنفاق، من خلال تحملهم للضرائب المباشرة المفروضة عليهم[2].

ب- مبدأ القدرة على الدفع :و يقتضي عدم تحميل الأفراد ضرائب تفوق قدرتهم على الدفع[3]، أي المشاركة في الأعباء العامة على أساس المساواة في التضحية، وبمعنى أخر أن يتصف النظام بعدم المغالاة والإفراط في فرض الضرائب (عددها) أو أسعارها .

2- **مبدأ الكفاءة :** وهي التي تكون في الغالب أكثر وضوحا ومباشرة، لأنه تتعامل مع الحقائق الموضوعية المتعلقة بأثار الضرائب، فالضريبة التي تتسم بالكفاءة العالية هي التي تعمل على تقليل وتدنية العبء الإضافي الزائد للضريبة، وتتسم بسهولة إدارتها وممارسة الرقابة عليها.

---

[1] الصعدي عبد الله، **دور الضرائب في تحقيق التنمية**، دار النهضة العربية، 2006، ص123.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، **شكري رجب العشماوي**، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية،2007، ص257.

[3] رفعت المحجوب، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيرون، 1966، ص-ص(46-47).

إذن فمعيار الكفاءة يقتضي قيام السلطات العامة باختيار أقل الضرائب سلبية في تأثيرها على الاقتصاد القومي ذلك لأن الضريبة تستهدف أغراضا متنوعة، فهي تفرض أحيانا لتحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية وسياسية .

المطلب الثالث :أهداف وغايات السياسة الجبائية:

إن الأحداث التي شهدها العالم وبالأخص في الثلاثينيات من القرن العشرين، إذ مر بأزمة كساد في تاريخه الحديث، مما جعل الفكر يهتم بالدور الذي تؤديه الضرائب، إذ تحتل في الوقت الحالي مكانة الصدارة بين مختلف الإيرادات العامة، حيث تعتبر المصدر الرئيس من بين مصادرها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، كما تكمن أهميتها أيضا في كونها أداة فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي على خلاف مصادر التمويل الأخرى التي لا تتمتع بهذه الخاصية من المنظور الاقتصادي .

الفرع الأول : الأهداف الاقتصادية :

تسعى الدول جاهدة من خلال سياساتها الجبائية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية حسب أهميتها وأولوياتها، نظرا لما تلعبه الضرائب من دور كبير في تشجيع الإستثمار في مجال معين والتقليل منه في مجال أخر، معتمدة في ذلك على النسب الجبائية ونظام الإعفاءات والتخفيضات الجبائية، مما ينعكس في الأخير بالإيجاب على القطاعات والمجالات التي تراها الدولة مناسبة، فتعمد إلى رفع المعدلات الجبائية للحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار ليوجه في الأخير إلى الإستثمار في المجالات التي تخدم الاقتصاد، إذ نجد أن الإعفاءات الجبائية تلجأ إليها معظم الدول لتشجيع بعض القطاعات الاقتصادية والتجارية وتحفيز الأنشطة الاقتصادية في مناطق جغرافية معينة تخدم الأهداف الاقتصادية للمجتمع .

1- الأهداف الاقتصادية للمجتمع : ترغب المجتمعات في تحقيق جملة من الأهداف يمكن إبرازها كالآتي :

- تحقيق العدالة التوزيعية للدخل والثروة بين افراد المجتمع الواحد، من خلال توزيع الدخل والانتاج بطريقة عادلة؛

- تحقيق نمو اقتصادي من خلال زيادة الانتاج وذلك بتطوير وسائله مقارنة بالتزايد في الحجم السكاني، لأنه في حالة تفوق الزيادة السكانية عن حجم الإنتاج يضعف مستوى المعيشة ويقل نصيب الفرد من الدخل الوطني .
- ضمان استقرار اقتصادي يتحقق من خلال الثبات في المستوى العام للأسعار، مؤداه ضمان الحد الأدنى من المعيشة لذوي الدخول الضعيفة والمحدودة[1].
- الكفاءة : وتعني الاستغلال الأمثل لموارد الإنتاج، حيث يمكن التمييز بين نوعين من الكفاءة، فهناك الكفاءة الفنية والتي تعني إنتاج أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات باستخدام كافة العناصر الإنتاجية المتوفرة لدى المجتمع، وهناك ما يسمى بالكفاءة الاقتصادية أو التوزيعية والتي تعني إنتاج السلع والخدمات بالكمية التي يريدها المجتمع .
- تخفيض معدلات البطالة : تعتبر من الأهداف العامة للمجتمعات، وتستخدم العديد من الأدوات في سبيل تحقيق هذا الهدف ومنها السياسة الجبائية .

2-الغايات الاقتصادية : تعمد الدول من وراء السياسة الجبائية إلى توجيه السياسة الاقتصادية وحل الأزمات والمشاكل الاقتصادية، وذلك لمعالجة اللاتوازنات على المدى القصير والطويل، من خلال تشجيع فروع الإنتاج ومعالجة الكساد ومحاربة التكتل والتمركز في بعض القطاعات على حساب بعض وفق السياق التالي[2]:

- توجيه السياسة الجبائية لتشجيع النشاطات الإنتاجية وبالأخص الحساسة وحديثة العهد بالنمو وإرسالها في السوق الوطنية وحتى الدولية بإبعاد جميع أشكال المضايقات التنافسية، وأيضا من خلال الإعفاءات الإستثنائية أو التخفيضات التي تساهم بشكل فعال وإيجابي في زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة الطلب العام، أو بشكل

[1] السيد مرسي الحجازي، مرجع سابق، ص 39.

[2] فوزي عبد المنعم، **المالية العامة والسياسة المالية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985، ص142.

دائم لتلك القطاعات التي تتمركز في مناطق معزولة تستهدفها مخططات السياسة العامة للدولة.

- معالجة الركود الاقتصادي باستخدام معدلات ضريبية منخفضة تزيد من قدرة الفرد على الادخار ورفع القدرة الشرائية للمستهلك وخاصة تلك المتعلقة بالاقتطاعات على الإستهلاكات الضرورية .
- تمويل العمليات التنموية، إذ تعتبر الحصيلة الجبائية مصدرا لا بديل عنه لتغطية الإنفاقات التنموية .
- العمل على زيادة وتنمية الصادرات، إذ تنوي عملية التصدير إلى توسيع الأسواق وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والعمالة .

الفرع الثاني : الأهداف الاجتماعية : لا تسعى السياسة الجبائية إلى رفد الموازنة العامة فحسب بل تهدف أيضا إلى تحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية كتصحيح أوضاع اجتماعية قائمة، أو تجسيد أخرى محتملة ضمن مخطط السياسة العامة للدولة ومن هذه الأهداف نذكر :

- القضاء على السلوكيات الاجتماعية غير المرغوب فيها، كالتقليل من معدلات استهلاك المنتجات الضارة كالسجائر والخمور للإسهام في عملية إصلاح برنامج التأمين الصحي[1]، باعتبار أن رفع المعدلات الجبائية على هذه المنتجات من شأنه تحقيق فائدة على الصعيدين الحكومي والاجتماعي .
- المساهمة في الإقلال من حدة الأزمات السكنية، إذ تسخر في هذا المجال امتيازات جبائية، لمستثمري القطاع السكني، وتدنية المعدلات الجبائية على الأراضي لتشجيع الأفراد على بناء وحدات سكنية .

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص275.

- إعادة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع لتحقيق العدالة، باستخدام الضرائب سياسة التصاعدية بالشرائح تمس مداخيل جميع الطبقات، وكذلك خفض معدلات استهلاك السلع الكمالية[1].
- توجيه سياسة النسل بتثبيطه أو تشجيعه، إذ تعمد الدول التي تعاني تزايدا حادا في النمو السكاني على فرض ضرائب مرتفعة تتناسب مع عدد أفراد الأسرة، إذ تفرض على المولود الثاني بمعدل أعلى منه على المولود الاول، أما الدول التي تعاني تراجعا في النمو الديمغرافي فتبادر إلى الإعفاءات على الرؤوس قصد تشجيعهم على الإنجاب[2].
- تشجيع المؤسسات والجمعيات ذات النفع العام بتقديم تسهيلات جبائية من شأنها تطوير نشاطها لتعم المنفعة للجميع.

المبحث الثاني : أسس السياسة الجبائية

إن الأهمية التي تحتلها السياسة الجبائية في تنفيذ أهداف الأساسية المالية التي تعد وسيلة لعقلنة وتنظيم الاقتصاد ومواجهة أزمات التضخم والإنكماش وتفشي البطالة، والتحكم بوتيرة التفعيل الاقتصادي، من خلال تبني نظام جبائي ملائم يتأقلم مع النظم الاقتصادية والسياسية السائدة .

إن تحديد مستوى المردودية الجبائية المثلى يعادل من حيث المفهوم مدى ملائمة السياسة الجبائية للنظام السياسي والاقتصادي السائد، ودرجة النمو الاقتصادي .

المطلب الأول : الأسس الاقتصادية والإجتماعية

إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنظم السياسية السائدة في دولة ما تلعب دورا كبيرا في التأثير على السياسات الجبائية التي سيتم تطبيقها، فإن أي دولة تطبق المذهب السياسي الاشتراكي تميل إلى تطبيق الضرائب التصاعدية، لأن الفلسفة الاشتراكية ترى استخدام

[1] Alex Cobham : Taxation Policy And Development, The Oxford Cincil On Good Governance, N02 ,p5

[2] محمد سعيد فرهود، كمال حسين إبراهيم، **نظام الزكاة وضريبة الدخل**، السعودية، معهد الإدارة العامة للبحوث، 1986، ص 284.

الضرائب كأداة فعالة لإعادة توزيع الدخل والثروة على طبقات المجتمع المختلفة، وبالمقابل نجد أن الدول ذات التوجه الرأسمالي تسعى إلى تحقيق الكفاءة دون غيرها[1].

إن وضع سياسة جبائية عادلة وذات كفاءة عالية هو أبعد ما يكون عن البساطة، إذ تقتضي مفاعلة المحيط الاقتصادي

والاجتماعي والسياسي، فمستوى النمو الاقتصادي لأي بلد ما رهن بمدى مردود وهيكلة نظامه الجبائي .

الفرع الأول : الأسس الاقتصادية للسياسة الجبائية

تقتضي نجاعة السياسة الجبائية الأخذ بجميع التطورات الاقتصادية الراهنة ومسايرتها قصد تحقيق الأهداف العامة المسطرة لمخططات الدولة، ففعالية النظام مرتبطة إلى حد كبير بمحيط عمله وبالعلاقات الاقتصادية الدولية .

1.التطور الاقتصادي والمردودية الجبائية:

إن الفعل الجبائي الذي يحلل على أنه نقل الثروة، هو قبل كل شيء، فعل اقتصادي، ويرتبط مستوى التطور الاقتصادي لبلد ما بمدى مردودية وهيكلة نظامه الجبائي .

تتأثر هياكل الإنتاج مباشرة عن طريق تدخل الدولة برفع الإنفاق العام مما يؤثر في الدخل القومي، وبالتالي يقود إلى مضاعفة نفقات الهيئات العمومية والهياكل القاعدية، وتؤثر النفقات بدورها مباشرة على الاقتطاعات الإجبارية قصد توفير الاستثمارات وزيادة كفاءة الأداء الاقتصادي، لذلك نجد نوع من المرونة الجبائية في البلدان الغنية، بحيث أن التطور الاقتصادي لا يحدد معدل المردودية لنظام جبائي في المستقبل القريب .

المردودية الجبائية: ينتج التطور الاقتصادي من خلال زيادة القدرة على الإنتاجية وتحول بنيات وهياكل الإنتاج، ويؤدي هذا التطور إلى البحث عن إيرادات جبائية، يمكن ملاحظة مدى أهميتها عند المقارنة مع الدول المصنعة والدول النامية، وحسب موريس لورو فإن

[1] سعيد عبد العزيز عثمان،شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص 277.

:"قدرة المساهمة الجبائية لأمة تعبر بشكل مباشر عن إنتاجيتها الاقتصادية ويمكن أن تثبت ذلك دون صعوبة"[1].

يتم قياس المردودية الجبائية وفق نسبة الاقتطاعات الإجبارية إلى الناتج الداخلي الخام، ويطلق على هذه النسبة "المعامل الجبائي أو المعدل الإجمالي للاقتطاعات الإجبارية، والذي يسمح لنا بمعاينة مستوى الجباية في بلد ما، ولكن لا يقدم لنا رؤية واضحة عن الضغط الذي يشعر به الخاضعون للضريبة ولا عن التضحية المقدمة من طرف أفراد الأمة[2].

الهياكل الاقتصادية والجبائية :

يشكل هيكل الاقتطاع الجبائي مكانة الاقتطاعات الجبائية ضمن النظام الجبائي، إذ أنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالهياكل الاقتصادية، إذ يمكن لهذه الأخيرة – الهياكل الاقتصادية – أن تحدد مفهوم الاقتطاع الجبائي .

فنجد في المجتمعات المتطورة والمصنعة كدول أوربا على سبيل المثال هيكلا اقتصاديا يساهم في سيرورة النظام الجبائي للقيام بالاقتطاعات على أحسن وجه، وتتميز البنى الاقتصادية بالدول المتقدمة بالخصائص التالية[3]:

- ارتفاع الدخل حيث أن الناتج المحلي الإجمالي مرتفع بالاقتصاديات المتقدمة مقارنة مع الاقتصاديات النامية، فبلغ خلال سنة 2004 حوالي 31.618 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2001 حيث بلغ 24.276 مليار دولار أمريكي، في حين بلغ بالدول النامية سنة 2004 حوالي 8.407 مليار دولار أمريكي مقارنة مع بسنة 2001 التي بلغ فيها

[1] Maurice Lauré, Traite De La Politique Fiscale, P.U.F, Paris, 1956, p 14.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 139.

[3] بوزيدة حميد، **النظام الضريبي وتحديات الإصلاح في الفترة(1992-2004)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص-ص(14-15).

6.578 مليار دولار أمريكي، فبمقارن بسيطة يتبين أن نسبة تزايد حجم الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتطورة تفوق 03 أضعاف نسبة الزيادة منها في الدول المتخلفة .

- ❖ الزيادة النسبية لليد العاملة الماهرة من مجموع اليد العاملة الكلية، إذ بلغت نسبة العلماء والفنيين بالبلدان الصناعية، وكبر حجم المشروعات الإنتاجية نتيجة التقدم التكنولوجي الهائل بفعل الإهتمام بالبحث والتطوير من جهة، ونمو المنافسة الداخلية من جهة أخرى .
- ❖ كبر حجم المشروعات الإنتاجية .
- ❖ اتساع السوق .

كما تتميز الهياكل الجبائية في الدول المتقدمة بالآتي :

- ارتفاع معدل الاقتطاع الجبائي .
- ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة من مجموع الإيرادات الجبائية .
- مرونة الهيكل الجبائي .

أما في الدول النامية والسائرة في طريق النمو فتواجه تحديات هائلة لإقامة نظم ضريبية ذات كفاءة بالدرجة التي هي عليها الدول المتطورة أو المصنعة، وذلك نظرا لاتسام اقتصادياتها بالطابع غير الرسمي ونقص الموارد المالية، فنجد أن معظم العمالة تشغل مجال الزراعة والمشاريع الصغيرة غير الرسمية .

ولعل ما يميز الهياكل الجبائية في الدول النامية ما يلي[1]:

- انخفاض معدل الاقتطاع الضريبي .
- ارتفاع حصيلة الضرائب غير المباشرة .
- عدم مرونة النظام الضريبي .

[1] بوزيدة حميد، المرجع نفسه، ص 26.

الفرع الثاني : الأسس الاجتماعية

تشكل الضريبة أهم أوجه تدخل السلطات العمومية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويعتبر قبول الضريبة قبولا بالمبدأ، إذ يشكل النظام الجبائي في المجتمعات الديمقراطية مؤشرا للقبول السياسي والإيديولوجي .

1.القبول الجبائي : إن إحاطة السياسة الجبائية بالمعطيات السيكولوجية لا يقل أهمية عن المعطيات الاقتصادية، إذ أن رضا العنصر الجبائي قبل وبعد الاقتطاع يشكل الشرعية الاجتماعية لهذا الاقتطاع، فهي تمثل قبولا بالمبدأ، فقد يحصل أن تنافي سلوكات العناصر الجبائية لمتطلبات الظرف فتقل المردودية الجبائية بزيادة نسب الاقتطاع مما يشكل توسعا للغش والتهرب الجبائيين اللذان يعدان رد فعل ذو طبيعة سيكولوجية .

2.المذاهب الجبائية :ترتبط المذاهب الجبائية ارتباطا وثيقا بالمذاهب الاقتصادية والاجتماعية السائدة والمعبرة عن الإيديولوجيات لمختلف التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية القابلة أو الرافضة للاقتطاعات الجبائية الإجبارية، ويرجع بروز الضريبة إلى ظهور الدولة، وتطورت بتطورها، وهناك ثلاثة مفاهيم لتبرير فرض الضريبة وهي : الضريبة مساومة، الضريبة تبادل، الضريبة تضامن .

المطلب الثاني : علاقة السياسة الجبائية بالأنظمة الأخرى :

و نستعرض بطرح علاقة السياسة الجبائية لكلا من النظامين الاقتصادي والمالي .

الفرع الأول : السياسة الجبائية والنظام الجبائي :

تنعكس النظم الاقتصادية انعكاسا مباشرا على النظام الجبائي والسياسة الجبائية ككل فيكون تأثيرها فعالا في الاقتصاديات الرأسمالية على خلاف اقتصاديات الدول الاشتراكية .

1.النظام الجبائي :

إن النظام الجبائي يمكن تحديده من المنظور الضيق على أنه مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الجبائي في مراحله، من مرحلة التشريع إلى غاية التحصيل، أما من المنظور الواسع، فهو عبارة عن كل العناصر الموجودة في البيئة سواء

كانت إيديولوجية أو اقتصادية أو فنية، والتي يؤدي تراكبها وتفاعلها مع بعضها البعض إلى تكوين كيان ضريبي معين[1].

أ. أهداف النظام الجبائي :يهدف النظام الجبائي إلى تحقيق جملة من الأهداف مسطرة وفق خطط اقتصادية اجتماعية وسياسية، ومن أبرز هذه الأهداف نذكر :

– **أهداف مالية** : وتقتضي تحقيق إيراد مالي يغطي التكاليف العامة للدولة .

– **أهداف تصحيحية** : من خلال تصحيح الاختلالات واللاتوازنات، مثل تلك التي تحدث نتيجة عدم العدالة في توزيع الدخل، والتي يمكن معالجتها عن طريق اعتماد الضريبة بالشرائح .

– **أهداف تنموية:** وتقتضي العملية تشجيع الادخار والاستثمار لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والقضاء على مظاهر التخلف الاقتصادي[2].

ب. علاقة السياسة الجبائية بالنظام الجبائي : إن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها النظام الجبائي، ما هي إلا أهداف السياسة الجبائية ذاتها :

ج. تستخدم السياسة الجبائية كأداة لحل المشاكل التي تعترض النظام الجبائي .

د. يعتبر النظام الجبائي ترجمة تقنية للسياسة الجبائية التي ذاتها جزء من السياسة الاقتصادية العامة التي تخططها الدولة .

هـ. اختلاف النظم الجبائية بين الدول، لا يعني اختلاف السياسة الجبائية لتلك الدول .

[1] عبد العزيز علي السوداني، **البناء الضريبي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص21.

[2] دويدار محمد، **نظرية الضريبة والنظام الضريبي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص152.

الفرع الثاني : السياسة الجبائية والنظام الاقتصادي للدولة :

إن تطبيق السياسة الجبائية لا يكون بمعزل عن النظام الاقتصادي المنتهج من قبل الدول وتتجلى العلاقة من خلال النظام الجبائي بالنظام الاقتصادي . ويمكن إبراز هذا الطرح بالتطرق إلى النقاط التالية:

1.النظام الاقتصادي: يمكن تعريفه على أنه : "ذلك النظام الذي يعكس فلسفة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"[1]، وطبيعة النظام الجبائي تكون تبعا إلى نمط النظام الاقتصادي المنتهج الذي يؤثر مباشرة في الهيكل الجبائي .

2.الهيكل الجبائي والنظام الاقتصادي الرأسمالي : إن أهم ما يتسم به النظام الرأسمالي هو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وأن التوازن يتحقق تلقائيا دون تدخل الدولة ،و هذا مدعاة إلى تشجيع الخواص على الاستثمار مما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع وزيادة الدخل القومي[2].

ولما كانت الحكومة في ظل النظام الرأسمالي لا تملك الكثير من الموارد الاقتصادية، وأن المجتمعات تعارض حصول الدولة على الموارد جبرا عن طريق الاستيلاء والمصادرة، ظهرت الحاجة لفرض الضرائب لتمكينها من إيرادات تمول بها نفقاتها .

وعليه فإن الضرائب " تلعب في النظم الرأسمالية دورا أكبر من ذلك الذي تؤديه في النظم الإشتراكية"، حيث يمكنها تشجيع الاستثمار الخاص وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في المجتمع .

3.الهيكل الجبائي والنظام الاقتصادي الاشتراكي :إن أبرز ما يميز النظام الاشتراكي الملكية العامة لوسائل الإنتاج وأن الدولة مسؤولة عن تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، هذا ما يبرز حاجة الدولة إلى نظام جبائي ذو حصيلة أوسع لتغطية حجم النفقات المتزايدة، حيث تعمد

[1] السيد عبد المولى، **المالية العامة**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1978، ص345.

[2] حامد عبد المجيد دراز وأخرون، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 1989، ص37.

لفرض الجزء الأكبر من ضرائبها على القطاع العام، لأنه لا توجد ملكية خاصة ولا ذمة مالية خاصة، وبالتالي لا لزوم لفرض ضريبة على الدخول، لأنها موزعة أصلا من الدولة وهي التي تحددها مباشرة عند المستويات التي ترى أنه عادلة.

الفرع الثالث السياسة الجبائية والنظام السياسي للدولة :

يشكل البنيان السياسي دورا هاما في التأثير على معالم السياسة الجبائية، وكان أول من نوه إلى هذا التأثير مونتيسكو في الكتاب الثامن من مؤلفه روح القوانين، تحت عنوان "حجم الضرائب يتوقف على طبيعة الحكومة "، فهو يرى بأن الحكومة لها تأثير على النظام الضريبي، إذ في ظل نظام الحكم الديمقراطي بإمكان فرض ضرائب مرتفعة على الأفراد والمجتمع وذلك مقابل الحرية التي بها هؤلاء على غرار الحكم الاستبدادي .

وتقسم العوامل السياسية التي تؤثر على النظام الجبائي إلى عوامل سياسية داخلية وأخرى خارجية، فالأولى تتعلق بمدى تمتع طبقة المجتمع بالسلطة السياسية، فمثلا لو كانت الفئة الحاكمة في الدول أستقراطية، فإن السلطة التشريعية يغلب عليها تمثيل ملاك الأرض وأصحاب المهن الحرة، من محاباة وتخصيص الإعفاءات لطوائف معينة، أما العوامل السياسية الخارجية فتتمحور في مدى استقلالية الدولة فالسيطرة الأجنبية لها تأثير مباشر على الهيكل الجبائي، فتعمل – الدولة الأجنبية – جاهدة على تخفيف العبئ الجبائي بإزالة كل الصعوبات والعقبات التي تواجه رأسمالها المستثمر في تلك الدول، وعليه كلما تحررت الدول واستقلت من الاستعمار (التبعية) كلما تخلص هيكلها الجبائي من القيود والعيوب.

المطلب الثالث : الإدارة الجبائية والمكلف :

إن تحقيق مردود جبائي أمثل لدى أي دولة رهن بمدى كفائة إدارتها الجبائية، وتكمن كفائتها في التطبيق الصحيح للقواعد والنصوص بشكل صحيح، باستبعاد جملة من مسببات دفع المكلف للتهرب، كالظلم والإجحاف ... إلخ .

الفرع الأول : الإدارة الجبائية

تعتبر الإدارة الجبائية إحدى طرفي العلاقة الجبائية، وتقع على عاتقها كسب ثقة المكلف ،بأن تعامله باحترام لتحسين العلاقة التي تربط بينهما، إذ يمكن لها اقتراح التعديلات والتشريعات التي تراها مناسبة بحكم تواصلها المباشر مع المكلف .

وتكمن أهمية الإدارة الجبائية في أنها تعتمد عليها الدولة في تطبيق أهم إحدى سياساتها المالية (السياسة الجبائية)، ذلك أن الإيرادات الجبائية هي أهم عناصر الموازنة العامة.

وعليه تعتبر الإدارة الجبائية جزء لا يتجزأ من الإدارة العامة، إذ تشكل مزيجا من العناصر الإدارية والمالية والقانونية، وتكمن أمثلية النظام في إسناده على أسس ودعائم من القواعد المالية والقانونية[1]، وتعتبر الإدارة الجبائية الكفأة من أهم أليات تحقيق العدالة، لذا كان لزاما التطلع لإيجاد إدارة جبائية ذات كفاءة عالية لمنع حدوث أي اختلال ما بين وظائف الإدارة وإمكانياتها .

1.أهمية الإدارة الجبائية :تناط الإدارة الجبائية بمهام كبيرة ملقاة على عاتقها كونها تختص بتجسيد القوانين الجبائية لحماية حقوق الإدارة من جهة، وحقوق المكلفين من جهة أخرى وتتمخض مهامها في جملة وظائف إدارية رئيسية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، ويرد تفصيلها كالآتي[2] :

أ.**التخطيط:** وينطلق في تحديد معطيات الأوضاع السائدة واتخاذها سندا بما ستكون عليه الأوضاع مستقبلا، ويتجلى من ذلك رسم الأهداف التي ينبغي العمل على تحقيقها غاية في تحسين الأداء ورفع الكفاءة .

[1] شريف مصباح أبو كرش، **إدارة المنازعات الجبائية في ربط وتحصيل الضرائب**، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2004، ص 14.

[2] حامد عبد المجيد دراز ، **مبادئ المالية العامة**، مرجع سابق، ص 87.

ب. التنظيم : وتبرز معالمه بتشكيل الهيكل التنظيمي، وتحديد واختيار الموظفين ذوي الكفاءة والقدرة، وتقسيم المهام وتحديد الصلاحيات للقيام بالوظائف الموكلة لهم وأدائها على أكمل وجه .

ج. التوجيه : ويتضمن إعداد النماذج المتعلقة بالعمليات الجبائية وإصدار القرارات والتعليمات المتعلقة بها، وإرسالها لموظفي الإدارة للإشراف على تنفيذها حرصا على تحقيق الأهداف المرجوة .

د.الرقابة: وتقتضي فحص ما حققته الإدارة من الإنجازات، وتحديد المشاكل والصعوبات التي واجهتها وحالت دون التنفيذ الكامل للخطط المسطرة مسبقا .

2.الصلاحيات المخولة للإدارة الجبائية: حتى تستطيع الإدارة الجبائية مباشرة مهامها والقيام بها على وجه المطلوب، منحها القانون سلطة واسعة ومتنوعة من جهة، ومحدودة النطاق من جهة أخرى، لتضمن لها سير التحصيل الجبائي، فخول لها سلطات وحقوق تتمتع بها إزاء هذه المهمة[1]، ونوجزها كالآتي :

أ.الرقابة والتمحيص المعلوماتي : تستند الإدارة الجبائية في اقتطاعاتها على جملة المعلومات والإقرارات المقدمة في المكلفين بخصوص الأوعية محل الاقتطاع، هدفا منها لتحقيق العدالة، ومن هنا كان تبريرا لها لفرض الرقابة والتدقيق على هذه الأوعية .

ب.حق الاطلاع: خول المشروع للإدارة الجبائية في الاطلاع على كل ما تريده من بيانات ودفاتر محاسبية، كما يمكنها طلب الشروحات والتفسيرات لأي معلومة واردة ترى الإيضاح منها أمر ضروري[2].

[1] سعد محي محمد، الإطار القانوني للعلاقة بين الممول والإدارة الضريبية، مطبعة الإشعاع الفنية، 2000، ص 216.

[2] المادة 85 من قانون الإجراءات الجبائية.

ج.حق التدقيق : ويضمن للإدارة مقارنة البيانات الواردة إليها مع الحالة الجبائية الشخصية للمكلف (المقدرة التكليفية) .

د.سلطة ضمان التحصيل : بعد قيام الإدارة من التأكد من صحة وسلامة المعلومات التي قدمت إليها من المكلفين، تقوم بتحصيل المبالغ المقررة في الآجال المحددة قانونيا في حالة عدم استجابة المكلف لإجراءات التخصيل تفرض غرامات مالية عقوبة للتأخير .

3.واجبات والتزامات الإدارة الجبائية : رغم كل الصلاحيات المخولة للإدارة الجبائية لا يمنعها من الالتزام بجملة من القواعد من شأنها ضمان العلاقة بينها وبين المكلف، ومن أهم هذه الالتزامات ما يلي :

أ. التطبيق الصحيح للقوانين الجبائية.

ب. إشعار المكلفين وإخطارهم.

ج. إعلام المكلفين الخاضعين والمحتملين بالحقوق والواجبات.

د. عدم استخدام السلطات المخولة في الوجه الصحيح.

هـ. الالتزام برد المبالغ التي حصلتها بدون وجه حق.

الفرع الثاني : المكلف :

يمثل المكلف أحد طرفي العلاقة الجبائية، وكلمة "مكلف تتبع من التكليف والالتزام الذي يفرضه القانون الجبائي، والذي يقع على المكلف سواء كان شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا، فالشخص الطبيعي هو كل فرد بعينه، أما الشخص المعنوي فيشمل الأدوات والجمعيات والشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التوصية بالأسهم، والشركات الأجنبية .

حقوق المكلف جبائيا :تبرز أهم الحقوق الأساسية للمكلف في :

أ. الحق في الاعتراض: عند إشعار المكلف بالمبلغ المراد اقتطاعه، مكنه القانون من منطلق العدالة، حق الاعتراض والطعن في غضون شروط شكلية وموضوعية حددها القانون، كاحترام تقديم الطعن في مدة زمنية معينة، واعتبر احترام هذه الشروط شرطا رئيسيا في حق الاعتراض، وإلا فبسقوطها سقط حق اعتراض الطعن، وأصبح قرار التقدير من حق الإدارة[1].

ب. حق التقاضي :يحق للمكلف اللجوء للقضاء عند عدم قبول اعتراضه في الإدارة الجبائية، أو عدم الرد عليها مطلقا، ولا يكون هذا إلا في غضون مدة زمنية محددة قانونيا .

ج. الإشعار بالتقويم :حيث يجب أن تعلم الإدارة الجبائية عن كل تعديل أو تغيير قد تأتي به التحقيقات، وذلك عن طريق الإشعار بالتقويم مع وصل الاستلام، ويشترط شرحه وتفصيله بصفة كافية، ويسمح للمكلف بإعادة تشكيل أسس فرض الضريبة وتقديم الملاحظة أو الإعلانات عن قبوله لها .

2. إلتزامات المكلف جبائيا :يجب على المكلف احترام الالتزامات سواء كانت ذات طابع محاسبي أو جبائي حتى يتفادى العقوبات الجبائية، وتتمثل هذه الالتزامات في القانون التجاري الجزائري بالمواد 09،10،11 والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ.مسك دفاتر اليومية :إذ أن "كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة تاجر ملزم بمسك دفتر يومية، يقيد فيه يوم بيوم العمليات المقامة، شرط أن يحتفظ بهذا الدفتر وكل المستندات التي تسمح بالتحقيق في العمليات يوما بيوم"[2].

ب.إلزامية مسك دفاتر الجرد :حيث ينص القانون على ذلك بعبارة : "يمسك دفتر الجرد حسب التاريخ بدون ترك بياض أو تغيير من أي نوع كان على الهامش " كما يجب أن يكون

[1] سعد محي محمد، مرجع سابق، ص 159.

[2] المواد 09-10 من القانون التجاري الجزائري.

مؤشرا من طرف المحكمة ويخلو من أي فراغ أو بياض، وتمنع الكتابة في الهوامش وكذا الشطب[1].

ج.حفظ دفاتر المحاسبة وسندات المراسلة :حيث يجب الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية وسندات المراسلة والصور المطابقة للرسائل لمدة 10 سنوات[2].

د. تقديم التصريحات اللازمة :إذ يجب على المكلفين تقديم تصريح للإدارة الجبائية عن بداية النشاط، وكذا تقديم التصريحات الخاصة بالمداخيل، وكذا التصريحات الخاصة بالتنازل أو توقف النشاط

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لفعالية السياسة الجبائية

إن وضع أي سياسة في إطار التأثير على مجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أغراض معينة من خلالها يتطلب بالضرورة التأكد من مدى صلاحية هذه السياسة ومدى تلائمها مع الاهداف التي حددت لها. والسياسة الضريبية كغيرها من السياسات الأخرى لا يمكن تركها من غير متابعة ومراقبة، إذ يجب تقييمها وتعديلها إن لزم الامر بعد تحديد الانحرافات غير المقصودة وغير المرغوبة وتصحيحها تبعا للاتجاه الذي تم تحديده لها من طرف الدولة. وهو ما يعني تتبع فعاليتها ومدى تلائمها مع الخط الذي تم تسطيره لها من خلال مقاييس ومعايير معينة تمكن من معرفة وقياس أداء هذه السياسة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

المطلب الأول: تحديد ماهية الفعالية الجبائية

لقد اختلفت نظرة الاقتصاديين لمفهوم الفعالية الضريبية حول مفهومين أساسيين ففئة ترى أنه في غياب الضريبة فالسوق يعمل بصورة صحيحة ويتحقق بذلك التخصيص الامثل

[1] المرجع نفسه.

[2] المادة 12 من القانون التجاري.

للموارد تبعا لقانون العرض و الطلب وعليه فالضريبة يجب أن تتفادى قدر الامكان التأثير على الاسعار ومن ثم تغيير شروط التوازن والتأثير على قرارات الأعوان الاقتصاديين. فهي تخلق نوعا من الاختلال وبالتالي ففعالية الضريبة ترتبط بمدى حياديتها وأفضل نظام ضريبي هو الذي يمكن من تقليص الاختلالات قدر الامكان أما الرأي الاخر فينطلق من فرضية أن شروط المنافسة الكاملة لا يمكن أن تتحقق في الواقع العملي ونظام السوق يعاني من إخفاقات كبيرة تمنعه من التخصيص الامثل للموارد مما يتطلب تدخل الدولة عن طريق الضريبة لتصحيح وضبط الاختلالات التي يعرفها السوق، وفي هذه الحالة لا تكون الضريبة حيادية بل هي عنصر فاعل ومؤثر في توجيه وتغيير سلوك الأعوان الاقتصاديين وتكون بذلك فعالية الضريبة مرادفا لعدم حياديتها[1].

وقد اختلفت أراء الباحثين حول تعريف واحد للفعالية الضريبية حيث يرى بعضهم أن الضريبة الأكثر فعالية هي التي لا تشوه ولا تغير هيكل الاسعار النسبية ولا تقوم الا بأثر الدخل وليس أثر الإحلال، ويرى آخرون مثل"ميشيل بوفييه(Michel Bouvier) " أن الضريبة المثلى هي الضريبة الوحيدة التي تكون عادلة حيث أنها تدفع من طرف الجميع ويصعب تجنبها ولها اثر واضح إلى جانب كونها بسيطة وذات مردودية جيدة يمكن تطبيقها بأقل تكلفة وبأقل الاجراءات وبإدارة ضريبية بسيطة ووعاء وحيد"[2]، أما بيرنار سلاني (Bernard Salanie)، فيرى أن الفعالية الضريبية تتحقق بالتوفيق بين العدالة الضريبية والفعالية الاقتصادية .

كما ظهرت أفكار أخرى لتحديد المعدل الامثل للضريبة ودعت إلى إحلال الضرائب الحالية بضريبة واحدة نسبية، وهو ما تبناه سنة 1995 روبرت هال (Robert Hall)

[1] Christoph Hickly ," La politique fiscale dans les pays industrialises",Dunod ,Paris, (1999).p 77.
[2] Michel Bouvier ," La question de l'impôt idéal ",Archives de philosophie du droit Tome 46, édition Dalloze , France ,(2002).

والفان روبشكا (Alvin Robushka) الاستاذين بجامعة ستامفورد الذين رأيا إمكانية توسيع الوعاء الضريبي مع إلغاء الاعفاءات وتطبيق معدل وحيد يساوي19%[1].

يمكن القول أن فعالية السياسة الجبائية ترتبط بفعالية النظام الضريبي الذي يعتبر الترجمة الفنية لها، والذي تعتبر الضريبة وحدة بنائه الأساسية والنظام الضريبي كغيره من الأنظمة يعتمد على مجموعة من الاهداف المحددة التي تكون أساسا لوضعه ومقاييس أداء تكون مرجعا لقياس فعاليته.

ويمكن حصر أهم المداخيل التي تعتمد في قياس فعالية السياسة الجبائية في المداخل التالية:

أ- **مدخل الأهداف:** ترتبط فعالية السياسة الجبائية تبعا لهذا المدخل بمدى قدرتها على تحقيق جملة من الاهداف المختلفة والمتعددة التي وضعت لاجلها، فنسبة تحقيق الاهداف المحددة تعتبر المؤشر على مدى فعاليتها حيث كلما استطاعت السياسة الجبائية المتبعة تحقيق أهداف أكثر كلما كانت فعاليتها أكبر. ونشير هنا إلى أن هذه الأهداف تختلف من دولة إلى أخرى تبعا للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكل منها وهو ما يجعل فعاليتها نسبية.

إن اختلاف الأهمية النسبية لأهداف السياسة الجبائية وأولوية أحدها عن الاخر تجعل قياس الفعالية تبعا لمدخل الأهداف يأخذ صيغا مختلفة يمكن إدراجها على النحو التالي[2]:

- **مدخل الهدف السائد:** وبناءا عليه يتحدد هدف رئيسي للسياسة الجبائية يكون معيار لقياس الفعالية الجبائية.

[1] عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص164

[2] عبد السلام أبو قحف ، "**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**"، مطبعة الاشعاع، مصر، 2001، ص228.

– **مدخل الأهداف المتعددة:** لا يمكن قياس الفعالية تبعا لهدف واحد بل قياسها مرتبط بمدى ما يستطيع النظام تحقيقه من أهداف محددة ومختلفة، وبالتالي وضع أولويات وترجيح أحدها عن الأخر عند قياس فعالية السياسة الجبائية.

– **مدخل الأهداف المرحلية:**يمكن تبني إستراتجية لترتيب أولوية الأهداف في كل مرحلة المراد تحقيقها تبعا للزمن .

ب– المدخل المالي: يعتمد هذا المدخل في قياسه لفعالية السياسة الجبائية على استخدام بعض المؤشرات الكمية وهي كثيرة ومتعددة ومن بين هذه المؤشرات يمكن ذكر:

ج– مدخل الموارد: يستند هذا المدخل على افتراضين هما[1]:

- أن النظام الضريبي هو نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة.
- تتوقف فعالية النظام الضريبي على قدرته على توفير احتياجاته المادية والبشرية في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة به.

في نفس السياق وفي إطار تحديد معايير الفعالية الضريبية يرى حمدي أحمد العناني أن تصميم الأنظمة الضريبية وفق مقتضيات الفعالية يمكن أن يتم وفق عدة معايير يمكن أن نوجزها فيما يلي[2]:

- العدالة.
- الوضوح.
- الملائمة في الدفع.
- الاقتصاد في نفقة التحصيل.
- المحافظة على كفاءة حياز السوق.

[1] ناصر مراد، "**فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**" ، مطبعة دار هومة، الجزائر،2003، ص 78.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 167.

- عدم التعارض بين الضرائب وأهداف النظام المالي.

المطلب الثاني: معايير قياس فعالية السياسة الجبائية

إن كل سياسة جبائية توضع فـي سبيل بلوغ غايات وتحقيق أهداف معينة وهو الامر الذي يتطلب تحديد مقاييس دقيقة لاداء هذه السياسة ومعرفة مدى فعاليتها. وإجراء التعديلات والتغييرات اللازمة للرفع من هذه الفعالية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي يعرفها الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

أ- المعيار المالي:

يأخذ هذا المعيار أهميته بالنظر إلى كون الضريبة في اغلب البلدان تعتبر الايراد الاساسي الذي من خلاله تمول الدولة تدخلاتها الانفاقية والتي تعرف تزايدا مستمرا في مختلف الأزمنة وفي جميع الدول مما يتطلب وضع سياسة جبائية فعالة ماليا للتمكن من مواجهة ظاهرة ازدياد النفقات العامة . ويعتمد المعيار المالي على القياس الكمي لفعالية النظام الضريبي وذلك بمقارنة حصيلة الاقتطاعات الضريبية الفعلية مـع حصيلة الاقتطاعات الضريبية التقديرية ويمكن صياغة هذا المقياس كما يلي[1]:

$$\text{الفعالية المالية} = \frac{\text{مبلغ الغرامات التي تم تحصيلها}}{\text{المبلغ الإجمالي للغرامات}}$$

وتكون بذلك الفعالية المالية للضريبة جيدة كلما ساوت أو تجاوزت حصيلة الاقتطاعات الضريبية الفعلية حصيلة الاقتطاعات التقديرية، أما في حالة العكس فنستنتج

[1] ناصر مراد، مرجع سابق، ص 78.

ضعف فعالية النظام الضريبي. ونشير هنا إلى أن التقديرات المأخوذة للمقارنة يجب أن تعكس حقيقة المقدرة التكليفية للاقتصاد القومي والمقدرة التكليفية للافراد وذلك لتعبر عن الحصيلة التقديرية المثلى التي يمكن أن تحصل لصالح الدولة .

ب_ المعيار الاقتصادي

إن المعيار الاقتصادي يسمح لنا بتقييم مدى فعالية الاجراءات والتدابير المتخذة ضمن السياسة الضريبية في حماية بعض الصناعات والمنتجات المحلية من المنافسة الخارجية لتضمن تدعيم مكانتها في السوق الداخلية لما لها من أثار مرغوبة على الاقتصاد القومي وخدمته، كما تسمح المؤشرات الاقتصادية بتقييم المساهمة في تطبيق سياسة التنمية الجهوية، ومدى مقدرة السياسة الضريبية فـي التقليل من الفوارق في مستويات المعيشة بين مختلف مناطق القطر الواحد وكذا المساهمة في توجيه الاستثمارات نحو الوجهة التي تخدم المصلحة الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن القدرة على تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي بمعية أدوات السياسة الاقتصادية الاخرى[1].

ج- المعيار الاجتماعي:

يكتسي المعيار الاجتماعي في قياس فعالية السياسة الجبائية أهمية بالغة بالنظر لمـا يمكن أن تحدثه هذه الاخيرة من تأثير على المستوى الاجتماعي للافراد وكذلك من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه في السعي لارساء مبدأ العدالة الاجتماعية في المجتمع عن طريق الحد من التفاوت في مستويات الدخول والثروات وذلك بإعادة توزيع الدخل واحترام مبدأ المقدرة التكليفية للأفراد وعدالة المعاملة الضريبية لمختلف المكلفين.

[1] احمد عبد العزيز الشرقاوي ، "**السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر خلال السبعينات** ، "معهد التخطيط القومي، القاهرة 1981، ص13.

إن قياس فعالية السياسة الجبائية من خلال المعيار الاجتماعي يتطلب منا تتبع الاثار الناتجة عنها فيما يتعلق بالعناصر التالية[1]:

- ✓ درجة الحد من التفاوت في الثروات والدخول من خلال مختلف الضرائب المفروضة ومدى ملائمتها في إعادة توزيع الدخل.
- ✓ حدة العبء الضريبي المفروض على الفئات ذات الدخل المحدود .
- ✓ مستوى العدالة الضريبية بين المكلفين بدفع الضريبة.
- ✓ مدى الأهمية التي يوليها النظام الضريبي للحالة الاجتماعية للممول.
- ✓ مدى مساهمة السياسة الضريبية في المساعدة على محاربة الفقر .

د- المعيار التنظيمي:

ينصرف تقييم فعالية السياسة الجبائية من خلال المعيار التنظيمي لتحليل ودراسة الجوانب الادارية والتقنية والتشريعية للنظام الضريبي ومدى مساهمتها في الرفع من أداء النظام الضريبي.

ويمكن أن يكون تقييم فعالية السياسة الجبائية من خلال المعيار التنظيمي تبعا لمجموعة من المؤشرات المختلفة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- ❖بساطة النظام الضريبي ومدى استقراره سواء من حيث الهيكل الضريبي والضرائب المكونة له أو من حيث القوانين والتشريعات.
- ❖مدى التحكم في نفقات التحصيل والتقليل منها تطبيقا لمبدأ الاقتصاد في النفقة.
- ❖ كفاءة الموظفين في أداء المهام المنوطة بهم.

[1] عبد اللطيف بلغرسة، " **تحديات العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على السياسة الجبائية في إطار التجارة الإلكترونية**"، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي2003،ص 241.

❖ السهولة التي تمنحها الادارة الضريبية من خلال الاجراءات و المعاملات مع مختلف المكلفين قبل التحصيل وعند التحصيل[1].

❖ سرعة إنهاء المنازعات التي تنشأ بين الادارة الضريبية والممولين2.

❖ القدرة على محاربة الغش والتهرب الضريبي.

المطلب الثالث: مقومات ومعوقات فعالية السياسة الجبائية

لا يمكن لأي سياسة جبائية أن تكون فعالة وذات أداء جيد إلا إذا تم وضعها في ظل احترام مجموعة من الشروط الأساسية التي تعتبر ضرورية لكل نظام ضريبي يسعى لتحقيق الفعالية، كما أن هذه الفعالية قد تصطدم ببعض المعوقات التي تكون سببا في جعل السياسة الجبائية لا تتمكن مـن تحقيق الاهداف التي وضعت لأجلها.

أولا: مقومات فعالية السياسة الجبائية

تعتمد فعالية السياسة الجبائية علـى مجموعة من المقومات و الأسس التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند صياغة أي سياسة جبائية ووضعها قيد التنفيذ، وهو أمر يساعد على تحقيقها للاهداف التي وضعت لأجلها، ويمكن إجمال أهم هذه المقومات في العناصر التالية:

أ-احترام القواعد الأساسية للضريبة:

يعتبر الإقتصادي آدم سميث مـن خلال كتابه " ثروة الامم " أول من صاغ مجموعة متماسكة من القواعد الضريبية التي يتعين على المشرع المالي مراعاتها وهو بصدد تقرير النظام الضريبي في الدولة لأجل ضمان فعالية السياسة الجبائية للدولة، والتي يمكن من

[1] أحمد عبد العزيز الشرقاوي، مرجع سابق، ص 12.

[2] احمد رجراج، "**النظام الضريبي الجزائري تقييم الأداء وتحديات المرحلة المقبلة**" ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص154.

خلالها التوفيق بين مصالح الممول من جهة ومصالح الخزينة العامة من جهة أخرى[1]، وأهم هذه القواعد هي:

1-**قاعدة العدالة:** وتعني أن كل مواطني الدولة ملزمين بالمساهمة في الأعباء العمومية حسب مقدرتهم الضريبية، أي حسب الدخل الذي يحققونه تحت حماية الدولة، و هذا المبدأ معروف منذ القديم و نجده مكرسا في العديد من النصوص الرسمية[2].

2-**قاعدة اليقين:** تقتضي هذه القاعدة حسب ما يراه آدم سميث أن تكون الضريبة علـى سبيل اليقين والتحديد دون أن يشوب فرضها أي غموض أو إبهام وذلك بأن يكون سعرها وموعدها و رعائها ونصابها و إجراءات تحصيلـها وكل ما يتصل بها من أحكام واضحا ومعروفا و بصورة مسبقة بالنسبة للمكلفين تشجيعا لهم على ترتيب التزاماتهم المالية ودفع ما عليهم منها في الوقت المناسب[3] .

3-**قاعدة الملائمة في التحصيل:** تقضي هذه القاعدة بوجوب تنظيم أحكام الضريبة على نحو يتلائم مع أحوال الممولين ونفسيتهم سواء من حيث اختيار وعاءها واسلوب تحديده أو من النواحي المرتبطة بكيفية الجباية وموعدها واجراءاتها ومراعاة لهذه القاعدة فإنه يجب التوفيق بين مصلحة المكلف ومصلحة الدولة من حيث الضرر بحيث لا يرهق كاهل الممول في تحصيل الضريبة ولا إضرار الخزينة العمومية لتتمكن من تغطية النفقات العامة[4].

4-**قاعدة الاقتصاد في النفقة:** لهذه القاعدة جانب كبير من الأهمية بحيث بناءا عليها يجب السعي دائما إلى تدنية التكاليف المتعلقة بتحصيل الضريبة إلى أقصى حد حتى لا تتحمل الدولة نفقات قد تتجاوز حصيلة الضريبة ذاتها وهو أمر غير مقبول

---

[1] عادل احمد حشيش ، "**أصول الفن المالي للاقتصاد العام**" ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،2001، ص123.

[2] محمد عباس محرزي ،"**اقتصاديات الجباية والضرائب**" ، دار هومة، الجزائر ،2003، ص26.

[3] غازي عناية ، "**المالية العامة والتشريع الضريبي**" ، دار البيارق، عمان،1998، ص48.

[4] ناصر مراد، مرجع سابق، ص 91.

ومراعاة هذه القاعدة يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون أن تضيع جزءا كبيرا منه في سبيل الحصول عليه.

ب- التنظيم الفني الجيد للضرائب:

يقصد بالتنظيم الفنـي للضريبة مختلف الطرق والأساليب المختلفة التي تتبع في العمليات المتعلقة بفرض الضريبة من تحديد لوعائها وربطها عن طريق تحديد سعرها ومقدارها وكيفية تحصيل قيمتها ويكون بذلك التنظيم الفني الجيد هو الذي يستطيع أن يتبع أفضل الأساليب وأنجعها في العمليات المتعلقة بالضريبة، وفي هذا المجال فإن المشرع الضريبي يجد نفسه مجبرا علـى اختيار أفضل الطرق للرفع من فعالية السياسة الجبائية وذلك من خلال العناصر التالية:

1-**المفاضلة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة:** إن هذه المفاضلة في سبيل البحث عن الفعالية تكون نتيجة مـا يتميز به كل نوع من الضرائب من مزايا وعيوب يجب اخذها بعين الاعتبار عند تقرير النظام الضريبي وليست هناك ضرائب جيدة وضرائب سيئة بل سياسة ضريبية جيدة وأخرى سيئة سواء تعلق الأمر بالضرائب المباشرة او بالضرائب غيـر المباشرة[1].

2-**المفاضلة بين الضريبة الوحيدة أو الضريبة النوعية:** تلجأ الدول في كثير من الأحيان عند فرض الضرائب على الدخل إلى نظامين رئيسين هما نظام الضرائب النوعية ونظام الضريبة على الدخل العام فبمقتضى نظام الضريبة النوعية يقسم الدخل حسب مصادره (العمل،رأس المال، المصدر) المختلط بين راس المال والعمل، وتفرض ضرائب مختلفة للدخل تبعا لمصدره ويمكن هذا النظام من تكييف الإجراءات الضريبية حسب طبيعة الدخل الخاضع للضريبة، كما يستجيب إلى بعض مبادئ العدالة الضريبية من خلال تطبيق أسعار ضريبية حسب مصادر الدخل.

[1] صباح نعوش، "**الضرائب في الدول العربية**" ، المرآز الثقافي العربي، بيروت ،لبنان، 1987، ص 75.

3- **المفاضلة بين الضريبة النسبية والتصاعدية:** عند تحديد سعر الضريبة يطرأ مشكل الإختيار بين فرض ضريبة ذات سعر نسبي أو ضريبة تصاعدية وهو ما يجعل المشرع الضريبي يحلل مختلف الآثار التي يمكن أن يطبق أحدهما دون الآخر على وعاء ضريبي ما[1].

4- **المفاضلة بين الحجز من المنبع والدفع المباشر:** يرتبط تحديد الطريقة المثلى لتحصيل الضريبة بطبيعتها وهو أمر يتطلب اختيار طريقة التحصيل المناسبة والملائمة دون تعسف أو تعقيد في إجراءاتها الإدارية ويمكن بذلك أن تلجأ الإدارة إلى تحصيل الضريبة عن طريق التصريح المباشر، أين يقوم الممول بدفع ما عليه من مستحقات اتجاه الإدارة الضريبية مباشرة بعد تحديد قيمة الضريبة، كما يمكن أن يتم دفع الضريبة عن طريق شخص آخر غير المكلف بالضريبة لتقتطع بذلك الضريبة من المصدر[2].

ج- كفاءة الإدارة الضريبية:

تكتسي الإدارة الضريبية أهميتها في تطوير فعالية السياسة الجبائية باعتبارها الأداة المنفذة لهذه السياسة والتي تسهر على تطبيق التشريع الضريبي وضمان حق الدولة والمكلف في نفس الوقت، فالدولة التي تتوافر فيها إدارة ضريبة قديمة اكتسبت خبرات فنية طويلة ونالت قدرا كبيرا من التدريب العلمي هي التي تملك امكانيات نجاح تطبيق هيكل ضريبي حديث على جانب كبير من التعقيد، وعكس ذلك إذا كان الجهاز الإداري الضريبي ذو مستوى منخفض فهو يحول دون تطور هياكلها الضريبية ولا يضمن سلامة ودقة تنفيذ القوانين الضريبية السارية أو التعديلات الإصلاحات التي يمكن أن تطرأ على أحكام هذه القوانين. ولكي تنجح الإدارة الضريبية في تأدية وظائفها السابقة على أحسن وجه فيجب أن تعتمد على بعض الأسس التي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

[1] صباح نعوش، المرجع نفسه، ص 75.

[2] محمد دويدار ، "**في نظرية الضريبة والنظام الضريبي**" ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1999، ص 33.

- ❖ وجود موظفين أكفاء ذوو مستوى علمي ومهني مرتفع يسمح بفهم التشريع الضريبي وتنفيذه كما يجب.
- ❖ تقديم الحوافز المادية والمعنوية ودفع اجور مجزية لموظفي إدارة الضرائب بما يتناسب والمهام التي يقومون بها.
- ❖ تبسيط القوانين والإجراءات التشريعية المختلفة لتسهيل عمل موظفي إدارة الضرائب وتخفيض حجم المنازعات[1] .
- ❖ استحداث العمليات الآلية في الإدارة الضريبية عن طريق إدخال الإعلام الآلي لتسهيل العمل وسرعة تنفيذه2.
- ❖ تحسين علاقة الإدارة الضريبية بالمكلفين بخلق جو تسوده الثقة و ولايكون فيه إجحاف في حق المكلف ولا تفريط في مصلحة الدولة.

ثانيا: معوقات فعالية السياسة الجبائية:

كما ترتبط فعالية السياسة الجبائية بتوفير المقومات السابقة فإنها في المقابل تصطدم بمجموعة من العراقيل والمعوقات التي تحد من فعاليتها بالنظر إلى الأثر الذي تحدثه على الضريبة، ويمكن إجمال هذه المعوقات في العناصر التالية:

أ- **مستوى الضغط الضريبي:** حيث يعبر مستوى الضغط الجبائي عن نسبة الاقتطاع الجبائي المنسوبة إلى بعض المقادير الاقتصادية الهامة والتي تكون في العادة إما: "الناتج المحلي الخام، أو الناتج الوطني الخام، ومجموع الاقتطاعات العمومية، مجموع موارد الدولة..."الخ[3].

---

[1] محمد بن الجوزي، "**الإصلاحات الجبائية وانعكاساتها الاقتصادية والمالية في الجزائر 1992-1998**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1998، ص 103.

[2] فيتو تانزي،هاول زي،" **البلدان النامية والسياسة الضريبية** " مجلة قضايا اقتصادية، العدد رقم27 مارس2001 ، صندوق النقد الدولي،2001، ص 01.

[3] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 175.

ترتبط فعالية السياسة الجبائية بمستوى الضغط الضريبي من خلال تحديد المستوى الامثل للاقتطاعات الضريبية الذي لا يعرقل النشاط الإنتاجي و لا يمارس تأثيرا سلبيا على النمو الإقتصادي.

إن ارتفاع مستويات الضغط الضريبي بما يفوق المقدرة التكليفية للإقتصاد سيؤدي إلى تدهور و زوال المادة الخاضعة للضريبة، و في نفس الوقت لجوء المكلف إلى ممارسة التهرب والغش الضريبي مما ينعكس سلبا على فعالية النظام الضريبي و وهو الأمر الذي يحتم مراعاة حدود الضغط الضريبي المثلى والتي تختلف من دولة إلى دولة تبعا لمعطيات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي[1].

ب- **التهرب الضريبي:** يقصد بالتهرب الضريبي أن يحاول المكلف الذي تتوافر فيه شروط الخضوع للضريبة عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا دون أن ينتقل عبئها إلى شخص آخر، وفي هذه الحالة لا تحصل أية ضريبة وهو الأمر الذي يترتب عليه أن يكون التوزيع الفعلي للعبء الضريبي مختلفا عن التوزيع القانوني ويحدث التهرب غالبا حينما يعتمد المكلف إلى مخالفة نص من نصوص القانون بطريقة أو بأخرى وبصفة خاصة في مرحلة تحديد الوعاء الضريبي، كأن يقوم المكلف بإخفاء جزء كبير من المادة الخاضعة للضريبة عن عين الإدارة أو يقوم بإظهار قدر ضئيل جدا من تلك المادة خلافا للحقيقة[2].

يؤثر التهرب الضريبي على فعالية السياسة الجبائية نتيجة عدة مساوئ تنجم عنه، فهو يقود إلى إنقاص حصيلة الإيرادات العامة مما يجبر الدولة على تقليص حجم النفقات العامة وهو ما يؤدي بالنهاية إلى انخفاض الاستثمارات العمومية و هبوط المستوى المعيشي للافراد، وإضعاف مقدرة الدولة في المحافظة على الأمن وإعادة توزيع الدخل.

[1] المرسي السيد حجازي ، "**مبادئ الاقتصاد العام**" ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000ن ص 87.
[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 166.

ج- الازدواج الضريبي: يعرف الإزدواج الضريبي على أنه فرض الضريبة على نفس الشخص المكلف بالضريبة أكثر من مرة على نفس المادة الخاضعة للضريبة و خلال نفس المدة، وقد يكون هذا الإزدواج داخليا إذا تعلق الأمر بتحقق شروطه داخل إقليم الدولة الواحدة أيا كان شكل هذه الدولة، كما قد يكون دوليا إذا تحققت شروطه بالنسبة لدولتين أو أكثر، بحيث تقوم السلطات المالية التابعة لدولتين أو أكثر بتطبيق تشريعاتها الضريبية على نفس الشخص ونفس الوعاء وعن نفس المدة وذلك بناءا على مبدأ السيادة الضريبية لكل دولة على إقليمها ويرجع انتشار ظاهرة الازدواج الضريبي على الصعيدين الداخلي والدولي إلى عدة أسباب أهمها[1]:

- زيادة أعباء الدولة المالية قد تدفع إلى التوسع في فرض الضريبة أكثر من مرة دون مراعاة اللازدواج الضريبي رغبة في زيادة الحصيلة الضريبية .
- رغبة الدولة في إخفاء الإرتفاع في أسعار الضرائب عن طريق تقسيم السعر المطلوب بين ضريبتين من النوع نفسه.
- انتشار المشاريع الاقتصادية التي تمارس نشاطها في أكثر من دولة، وانتشار الشركات المساهمة التي يتم التعامل فيما تصدره من أسهم وسندات في مختلف الدول.
- إتساع الأخذ بالضرائب الشخصية التي تلاحق المكلف بالضريبة، للوصول إلى فرض الضريبة على دخله كله، أيا كان مصدره لتحديد مقدرته التكليفية.
- إختلاف المراكز المالية للدول وسياستها نحو استثمار الاموال الأجنبية وإعفائها من الضرائب أو المحافظة على أموال رعاياها ورغبتها في بقائها محلية.
- سهولة انتقال رؤوس الأموال و الايدي العاملة بين الدول المختلفة.

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 196.

خلاصة الفصل:

بعد تعرضنا للمفاهيم العامة حول السياسة الجبائية وتطورها وعلاقتها بالنظم الأخرى السائدة (النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)، يمكننا استخلاص عدد من النقاط أهممها:

– إن الجباية ليست حديثة العصر ،وإنما يرجع تاريخها إلى العصور القديمة حيث تم تداولها من قبل المجتمعات بطريقة غير تنظيمية، ولم تأخذ مكانة هامة بين أوجه الايرادات العامة إلا في العصر الحديث، حيث لم تقتصر على كونها أداة تمويل فقط،، بل أصبحت أداة فعالة تستخدمها الدولة إلى غرض الوصول إلى الأهداف المنشودة.

– يعتبر الأخذ بالأسس العامة للجباية هو المبدأ الرئيس في تأسيس الاقتطاع الجبائي ومن ثم تحقيق الاهداف التي تصبو إليها الدولة من مختلف الجوانب والأبعاد، فإذا تم تأسيس هيكل جبائي متناسق ومنظم الابعاد الفنية غير مناف لمحيط الاقتطاع (النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي)، فإنه لا شك سيجد الهيكل الجبائي مكانة تزيد من الرفد المالي والاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثالث

اختبار آثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي

تمهيد:

إن التساؤلات حول أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي كانت موضع نقاشات منذ زمن بعيد لدى كثير من الأدبيات في مجال الاقتصاد العام، وكانت هناك دراسات قياسية بمنهجيات متعددة وهذا الفصل سيكون بمثابة الجزء التطبيقي لهذه الدراسة، فبعد التحليل النظري لظاهرة السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي سنحاول من خلاله اعطاء صورة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النمو الاقتصادي، حيث سنهتم في مجالات القياس الاقتصادي، وذلك باتباع خطوات منهج الاقتصاد القياسي، ويتضمن هذا الفصل التطبيقي محاولة تهدف إلى تحديد مدى تأثر النمو الاقتصادي بالإيرادات الجبائية وذلك باستخدام الطرق القياسية والاحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية، معتمدين على قاعدة المعطيات المأخوذة من الديوان الوطني الاحصائيات وتقارير البنك الدولي والجزائري للفترة من2012/1990، وسنعرج في هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد القياسي

المبحث الثاني: تقدير واختبار أثر الإيرادات الجبائية على النمو الاقتصادي

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد القياسي

يعد الاقتصاد القياسي التحليلي أحد فروع علم الاقتصاد المستخدمة للأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية، وله علاقة وثيقة بالرياضيات والطرق الإحصائية، وهناك كثير من الالتباس بينه وبين الاقتصاد الرياضي والإحصاء الاقتصادي، وسنحاول في هذا المبحث أن نوضح مفهوم الاقتصاد القياسي ومدى اختلافه عن بقية علوم المعرفة مع إعطاء فكرة مركزة عن أهداف ومنهجية البحث في الاقتصاد القياسي وكذا التطرق لنماذج الانحدار بنوعيها والمشاكل التي تتضمنها مع الحلول التي ينتهجها الباحث لمواجهتها.

المطلب الأول: مبادئ ومفاهيم أساسية

الفرع الأول: ماهية الاقتصاد القياسي

أولا- تعريف الاقتصاد القياسي

يرجع أصل مصطلح الاقتصاد القياسي إلى العصر اليوناني وهي كلمة مركبة من جزئين، أي Economic اقتصادي، وMetrics وتعني قياس، أي القياس الاقتصادي، والذي يهتم بقياس المتغيرات الاقتصادية.

في حين يرى البروفسور أوسكار لانكه Osker Lang بأن أصل هذا المصطلح مشتق من مفهوم

Bio – Matrics الذي ظهر في القرن التاسع عشر في حقل الدراسات البيولوجية، وقد أصبح فيما بعد علمًا مستقلا بحد ذاته[1].

كما يعرفه نفس الباحث على أنه "العلم الذي يستعين بالطرق الإحصائية لتحديد فعل القوانين الاقتصادية الموضوعية تحديدا كميا في الحياة الاقتصادية"[2].

---

[1] وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل: **الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص22.

[2] أموري هادي كاظم الحسناوي: **طرق القياس الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص08.

كما يرى كوستيانس بأن "علم الاقتصاد القياسي هو جمع علمي متناسق لطرائق ومفاهيم وتقنيات الرياضيات والإحصاء والاقتصاد وعلاقتها"[1].

مما سبق يمكن ملاحظة أن كل التعاريف مشتركة في كون الإقتصاد القياسي علم يقوم على الدمج بين ثلاث علوم وهي النظرية الاقتصادية والرياضيات وكذا الطرق الإحصائية بغية الحصول على تقدير كمي دقيق للمتغيرات الاقتصادية.

ثانيا-أهداف الاقتصاد القياسي

لكل علم أهداف معرفية نظرية وتطبيقية، وللاقتصاد القياسي ثلاث أهداف رئيسية نوجزها فيما يلي:

- **التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية:** يقوم الاقتصاد القياسي على إيجاد القيم العددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية التي تساعد متخذي القرار في رسم السياسات والتنبؤ عن اتجاهات هذه المتغيرات مستقبلا[2].
- **اختبار النظرية الاقتصادية:** يعتبر الاقتصاد القياسي اختبار للنظرية الاقتصادية، حيث قام الاقتصاديون ببنائها على مجموعة من الفرضيات وتم استخدام فيها السببية والتحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة، وبدون محاولة اختبار صحة تلك النظريات واتساقها، لهذا يهدف الاقتصاد القياسي إلى اختبار مدى صحة تلك النظرية عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع.
- **اتخاذ القرارات ورسم السياسات:** يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره

---

[1] وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون:**أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص23 .

[2] سمير محمد عبد العزيز: **الإقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1997، ص27.

لصيغ وأساليب مختلفة لتقدير قيم تلك المعلمات التي تساعد في عملية المقارنات، واتخاذ القرار المناسب[1].

و تجدر الإشارة أن هذه الأهداف ليست بالضرورة مكملة لبعضها، ولكن الباحث القياسي في دراسته التطبيقية عليه أن يعمل على دمج أو التوفيق بين هذه الأهداف.

الفرع الثاني- منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

يهتم الاقتصاد القياسي بقياس معلمات النموذج المستخدم في التقدير والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية، وهذا يتطلب إتباع منهجية معينة في البحث، لأن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سببية أي بمعنى أن التغير في بعض المتغيرات يحدث أثرًا في المتغيرات الأخرى، ويمكن تحديد هذه المنهجية بالخطوات التالية :

أولا- مرحلة تعيين النموذج:

تعد مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، ويتم صياغة النموذج انطلاقاً من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها المستقل والتابع.

بعد ذلك تحدد العلاقة الرياضية التي تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة في شكل علاقة دالية عامة أو معادلة أو مجموعة معادلات $y = f\ x_1x_2 \dots x_n$، بحيث يرمز لكل عنصر أو عامل بمتغير، وبهدف تحديد أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة بين هذه المتغيرات تعبيرًا دقيقًا خطية أو غير خطية، بسيطة أو متعددة يجب إتباع الخطوات التالية[2]:

[1] حسين علي بخيت وسحر فتح الله: **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2007، ص20 .

[2] علي مكيد: **الاقتصاد القياسي- دروس ومسائل محلولة-**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2007، ص ص12، 13.

- إجراء تحليل تمهيدي بتعريف الظاهرة الناتجة أو المفسرة y، ثم تحديد العوامل المؤثرة فيها الظواهر المفسرة أو المسببة، مع تحديد وحدات القياس التي يقاس بها تلك الظاهرة وكل العوامل المؤثرة فيها على حدا.
- التأكد من أن هناك علاقة جدلية واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها.
- جمع المعلومات الأولية مثل جمع المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة بواسطة إجراء القياسات اللازمة لكل منهم مع مراعاة أن تكون القيم متقابلة مع بعضها البعض من حيث المكان والزمان، ثم نقوم بترتيب هذه المعلومات في جدول خاص.
- التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة ويتم ذلك بواسطة الرسم البياني للمعطيات المتعلقة بالمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدا، عن طريق إسقاط أزواج المتغيرات على إحداثيات معينة ورسم الشكل الانتشاري الذي يمكن أن يؤكد لنا وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجودها، والقوة التقديرية لهذه العلاقة وبناء النموذج الاقتصادي على ضوئها[1].
- اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل الانتشاري فقد تكون العلاقة خطية أو غير خطية، في شكل معادلة من الدرجة الثانية أو ثالثة، معادلة واحدة أو عدة معادلات.

بعد استكمال تحديد النموذج الرياضي، يتم إدخال المتغير العشوائيu_i، لتقدير الأخطاء المعيارية للمعادلة ولصياغة النموذج القياسي.

ثانيا- مرحلة تقدير معلمات النموذج:

يتم في هذه المرحلة معالجة المعلومات المتوفرة عن المجتمع والعينة رياضيًا وإحصائيًا لاستخراج قيم المعلمات والمتغير العشوائي والتي تتفق منطقيًا مع الفروض

[1] وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون: مرجع سابق، ص33.

الاقتصادية ومنها نحصل على الصياغة الرقمية للنموذج باستخدام عدة تقنيات بحيث تكون مناسبة للنموذج.

تتكون هذه المرحلة من خطوات التالية :

أ) تجميع البيانات:

يتم تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج وهنا نجد عدة أنواع من البيانات، فقد تكون بيانات على شكل سلاسل زمنية تعطي قيم المتغيرات في فترات زمنية متتالية، أو بيانات مقطعية تعطي قيم معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة أو قد تكون بيانات مقطعية زمنية سلسلة مقطعية تحتوي على بيانات السلسلة الزمنية وعلى البيانات المقطعية في نفس الوقت، إضافة إلى وجود بيانات أخرى، أين توجد بعض المتغيرات النوعية التي تؤثر على المتغير التابع ويتم تكميمها بإعطائها قيماً عددية عادة ما تكون الصفر أو الواحد الصحيح وتعرف بالمتغيرات الصورية أو ما يسمى بالمتغيرات الصماء[1].

ب) اختيار طريقة القياس المناسبة :

تتعدد الطرق القياسية التي يمكن استخدامها في قياس العلاقات الاقتصادية، ومن بين تلك الطرق:

- طريقة المربعات الصغرى وهي أشهر طريقة والأكثر استعمالاً،
- طريقة الأكثر احتمالاً،
- طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة،
- طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين،
- طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل.

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم: **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2002، ص 23.

ثالثا– مرحلة تقييم المقدرات:

بعد عملية تقدير معلمات النموذج، تأتي المرحلة الموالية وهي تقييم تلك المعلمات ونقصد بها تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، ومن الناحية الإحصائية.

وهناك ثلاث معايير أساسية التي تأخذ كأساس لعملية التقييم[1]:

- ✓ **معايير اقتصادية** :تتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، فالنظرية الاقتصادية تضع قيودًا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات وهي تعتمد في ذلك على منطق معين.
- ✓ **معايير إحصائية** : تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية بالتقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية، يسميها البعض باختبارات من الدرجة الأولى.
- ✓ **معايير القياسية:** تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع، حيث أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية نفسها، لهذا سميت باختبارات من الرتبة الثانية ومن بين هذه المعايير نجد معايير الارتباط الذاتي، ومعايير الامتداد الخطي المتعدد، ومعايير التعرف، ومعايير الثبات التباين وغيرها.

رابعا–مرحلة تقييم القوة التنبؤية للنموذج

بعد التأكد من جودة الأداء العام للنموذج المقدر، يتم تطبيق النتائج التي تم التوصل لها على الواقع واستخدامها في عملية التنبؤ[2].

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006 ،ص44 .

[2] حسين علي بخيت وسحر فتح الله: مرجع سابق، ص30 .

المطلب الثاني: نماذج الانحدار

يعتبر الانحدار أحد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة الاقتصادية بين متغير تابع ومتغير أو عدة متغيرات تسمى بالمتغيرات التفسيرية أو المستقلة، وعليه فيمكن تقسيم نماذج الانحدار بصفة عامة إلى قسمين، نماذج الانحدار البسيط، ونماذج الانحدار المتعدد، فبالنسبة لنموذج الانحدار البسيط فهو عبارة عن نموذج يتكون من متغير مستقل واحد، قد يكون هذا النموذج خطيًا إذا كانت العلاقة بين المتغيرين المدروسين معبر عنها في شكل معادلة خط مستقيم ويكون غير خطي إذا كانت العلاقة من نوع آخر.

أما نموذج الانحدار المتعدد، هو الذي يتكون من أكثر من متغير مستقل يكون نموذج الانحدار المتعدد بدوره خطيًا أو غير خطي، وقبل تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل– أو المتغيرات المستقلة–، يجب أولا البحث عن أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة تعبيراً دقيقاً ولتحقيق ذلك يجب إجراء ما يلي:

- التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة –محل الدراسة– بين المتغيرات، ويتم ذلك بواسطة النظرية الاقتصادية أو الدراسات التطبيقية السابقة أو الرسم البياني للمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدى.
- اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة.

قبل التطرق إلى أنواع الانحدار، سوف نحاول معرفة مختلف الصيغ الرياضية التي يمكن للباحث القياسي الاختيار منها، وسوف يتم استخدام معادلة دالة ذات متغير مستقل واحد لعرض ست صيغ رياضية مختلفة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم2 –1:مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار

نوع الصيغة	الصيغة غير الخطية	الصيغة الخطية	الميل $\frac{\Delta y}{\Delta x}$	الأثر النسبي $\frac{\Delta y}{\Delta x}/\frac{y}{x}$
الصيغة الخطية	/	$y = \beta_0 + \beta_1 x$	β_1	$\beta_1 \left(\frac{y}{x}\right)$
الصيغة العكسية	/	$y = \beta_0 + \beta_1 \left(\frac{1}{x}\right)$	$-\beta_1 \left(\frac{1}{x^2}\right)$	$-\beta_1 \left(\frac{1}{xy}\right)$
الصيغة التربيعية	/	$y = \beta_0 + \beta_1 x + \beta_2 x^2$	$\beta_1 + 2\beta_2 x$	$(\beta_1 + 2\beta_2 x)\left(\frac{y}{x}\right)$
الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة	$y = \beta_0 + x^{\beta_1}$	$\ln y = \ln \beta_0 + \beta_1 \ln x$	$\beta_1 \left(\frac{y}{x}\right)$	β_1
الصيغة نصف اللوغاريتمية	$e^y = e^{\beta_0} x^{\beta_1}$	$y = \beta_0 + \beta_1 \ln x$	$\beta_1 \left(\frac{1}{x}\right)$	$\beta_1 \left(\frac{1}{y}\right)$
الصيغة الآسية	$y = e^{\beta_0 + \beta_1 x}$	$\ln y = \beta_0 + \beta_1 x$	$\beta_1 e^{\beta_0 + \beta_1 x}$	$\beta_1 x$

المصدر: أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص60.

حيث:

β_0: معامل ثابت، وهو عبارة عن مقدار y عندما x=0 ،

β_1: معامل الانحدار عبارة عن التغير فيy نتيجة تغيرx بوحدة واحدة.

الفرع الأول: الانحدار الخطي البسيط

أولا: نموذج الانحدار الخطي البسيط

يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعًا في الممارسة القياسية وذلك لسهولة استخدامه وحساب معلماته وتطبيقاته، إلى جانب ذلك فإن هناك العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذه النماذج، ونموذج الانحدار الخطي البسيط هو نموذج قياسي يصف العلاقة الخطية بين المتغير التابع yi وكذا المتغير المستقل x_i ويأخذ الشكل الرياضي التالي[1]:

$$y = a + bx_i + u_i$$

ولقد تم الاعتماد على المتغير العشوائي u_i أو ما يعرف بحد الخطأ لعدة أسباب نذكر منها[2]:

- ✓ حذف أو إهمال بعض المتغيرات الاقتصادية من الدالة الانحدارية،
- ✓ صعوبة التنبؤ بسلوك الأفراد فتصرفاتهم تتخذ طابع عشوائي،
- ✓ عدم دقة صياغة الشكل الرياضي للنموذج،
- ✓ حدوث أخطاء ناجمة في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية.

ثانيا: فرضيات النموذج الخطي البسيط

من أجل الحصول على علاقة دقيقة بين المتغيرات انطلاقا من نموذج الانحدار الخطي البسيط، يتطلب الأمر تحقق فروض صعبة بعضها يتعلق بتوزيع قيم المتغير العشوائي والأخرى بالعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المفسر وتتمثل فيما يلي:

أ) **توزيع حد الخطأ يخضع للتوزيع الطبيعي:** $\boldsymbol{u_i \sim N(0.\delta^2)}$، ويقصد بهذا أن u_i متغير عشوائي حقيقي أي أن كل قيمة من قيم u_i في أي فترة زمنية تعتمد على الصدفة[3].

[1] Cadoret. I et Benjamin. C et autre: Econométrie appliquée: méthodes, application corrigés, 1ère édition, De Boeck, Bruxelles, 2004, p 15.

[2] وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وآخرون: مرجع سابق، ص61.

[3] أموري هادي كاظم الحسناوي: مرجع سابق، ص12.

ب) التوقع الرياضي للأخطاء معدوم : $E(u_i) = 0$ هذا يعني أن القيمة المتوقعة لحد الخطأ مساوية للصفر فكل عنصر عشوائي قد يكون نتيجة لعدة أسباب ذات التأثير الضئيل التي تميل إلى إلغاء الحد الأقصى.

ت) تجانس تباين الأخطاء معدوم $E(u_i^2) = \delta^2 = cste$، أي أن تباين قيم u_i حول متوسطها يكون ثابت في كل فترة زمنية فيما يخص جميع قيم المتغير المستقل.

ث) عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء:

$$Cov(u_i\, x_i) = E(u_i u_j) = 0$$

حيث $i \neq j$ ، ويقصد بها أن التباين المشترك لأي قيمة من u_i مع أي قيمة من u_j مساوية للصفر، فقيمة المتغير العشوائي لأي فترة لا تعتمد على قيمته في الفترة الأخرى.

ج) عدم وجود ارتباط بين i و x_i وهذه الفرضية تتعلق بقيم المتغير المستقل x_i حيث[1]:

$$Cov(u_i\, x_i) = E(u_i - E(u_i))E(x_i - E(x_i))$$

$$= E\left(u_i - (x_i - E(x_i))\right)$$

$$= E(u_i\, x_i) - E(u_i)\, E(x_i)$$

$$= E(u_i\, x_i)$$

ثالثا: تقدير معلمات النموذج واختبار فرضياته

أ) تقدير معلمات النموذج

مما هو متعارف عليه أن هناك مجموعة من الطرق التي يمكن استعمالها لقياس وتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، إلا أن أهمها وأكثرها استعمالا طريقة المربعات

[1] Gujarati. N. D: Econométrie, 1 ère édition, De Boeck, Bruxelles, 2004, p 73.

الصغرى، والمبدأ الرئيسي لهذه الطريقة هو تصغير مجموع مربع انحرافات القيم المشاهدة عن وسطها الحسابي.

وهناك جملة من الأسباب التي أدت إلى شيوع استخدام هذه الطريقة وهي[1]:

- ✓ تقدير المعلمات باستخدام طريقة المربعات الصغرى أكثر فعالية من الطرق الأخرى،
- ✓ سهولة حساب القيم العددية لهذه المقدرات،
- ✓ منطقية النتائج المتحصل عليها باستخدام طريقة المربعات الصغرى،
- ✓ سهولة فهم مبدأ عمل طريقة المربعات الصغرى،
- ✓ أغلبية الأساليب القياسية مبنية على طريقة المربعات الصغرى.

نرمز للقيم المقدرة لـ Y_i بـ $\hat{Y}_i$ حيث نفترض وجود علاقة بين x و y مصاغة في شكل معادلة التالية: $y = a + bx_i + u_i$.

تعتمد طريقة المربعات الصغرى على مبدأ تخفيض قيمة مجموع مربعات الانحرافات الناجمة عن معادلة الانحدار المستخدمة في إيجاد المعلمات أي[2]:

$$\boldsymbol{Min \rightarrow \sum_{i=1}^{n} e_i^2} \qquad \boldsymbol{/e_i = Y_i - \hat{Y}_i}$$

نسمي القيمة $\sum_{i=1}^{n} e_i^2$ بـ SCR حيث أن $\text{SCR}=\sum_{i=1}^{n} e_i^2 = \text{Fa, b}$

الشرط اللازم لتدنيت SCR هو أن تكون المشتقة الجزئية لـa وb معدومة أي:

$$\begin{cases} \frac{\delta \sum e_i^2}{\delta_a} = -2\sum y - \hat{a} - \hat{b}x = 2\grave{\sum} e_i = 0 \\ \frac{\delta \sum e_i^2}{\delta_b} = -2\sum y - \hat{a} - \hat{b}x = 2\grave{\sum} x e_i = 0 \end{cases}$$

[1] وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون، مرجع سابق، ص62.

[2] نفس المرجع، ص96.

بحل جملة المعادلتين نتحصل على ما يلي:

$$\begin{cases} \hat{a} = \overline{y} - b\overline{x} \\ \hat{b} = \frac{\sum x_i y_i}{\sum x_i^2} \end{cases}$$

وعليه تكون معدلة الانحدار المقدرة بطريقة المربعات الصغرى كالتالي:

$$\hat{y}_i = \hat{a} + \hat{b}x_i$$

ب) اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط

سوف نعتمد في اختبار النموذج الخطي البسيط على الاختبارات الإحصائية، وذلك باختبار معنوية الإحصائيات بتطبيق مجموعة من الاختبارات تتمثل في اختبار قيمة إحصائية "t" ستيودنت واختبار فيشر"F" وكذا اختبار جودة الارتباط بواسطة معامل التحديد R^2.

- **اختبار إحصائية ستيودنت:** يهتم اختبار ستيودنت باختبار المعنوية الإحصائية لمعالم الانحدار

حيث توضع الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: $H_0: \beta_0 = \beta_1 = 0$

الفرضية البديلة: $H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq 0$

ثم نقوم على أساس المقارنة بين قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة وقمته الجدولية عند درجة حرية $n-2$ –بحكم أن النموذج بسيط–، ومستوى معنوية معين بقبول إحدى الفرضيتين ورفض الأخرى، حيث:

- إذا كان قيمة "t" المحسوبة أكبر من قيمة "t" الجدولية، وذلك بالقيمة المطلقة فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن المعلمة β_1 :مقبولة إحصائيا.

- إذا كان قيمة "t" المحسوبة أقل من قيمة "t" الجدولية بالقيمة المطلقة فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن المعلمة β_1 :مرفوضة إحصائيا.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم حساب t بالنسبة لـ$\hat{\beta}_1$. وفق الصيغة التالية:

$$S^2_{e_i} = \frac{\sum e_i^2}{n-2},\quad S^2_{:\widehat{\beta_1}} = \frac{S^2_{e_i}}{\sum x_i^2},\quad S_{\widehat{\beta_1}} = \sqrt{S^2_{:\widehat{\beta_1}}} \quad \text{حيث} \quad t_{\widehat{\beta_1}} = \frac{:\widehat{\beta_1}}{S_{:\widehat{\beta_1}}}$$

t : هو اختبار عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية $n-k$ علما أن n تمثل عدد المشاهدات في العينة و k عدد المعالم.

$S_{:\widehat{\beta_1}}$: تمثل الانحراف المعياري للمقدرة $\widehat{\boldsymbol{\beta_1}}$.

$S^2_{:\widehat{\beta_1}}$: تباين $\widehat{\boldsymbol{\beta_1}}$

$S^2_{e_i}$: تباين الخطأ.

بنفس الطريقة يتم حسابها بالنسبة لـ$\hat{\beta}_0$

- **اختبار جودة الارتباط:** يتم اختبار جودة الارتباط بملاحظة معامل التحديد R^2 والذي يعتبر من أهم المعايير التي يتم الاعتماد عليها في قياس الارتباط بين متغيرين، إذ أنه يبين مدى تفسير المتغير التابع من طرف المتغير المستقل.

يمكن حسابه رياضيا كما يلي:

لدينا: $y_i - \bar{y} = \hat{y}_i - \bar{y} + e_i$ بتربيع طرفي المعادلة السابقة نجد:

$$\sum(y_i - \bar{y})^2 = \sum(\hat{y}_i - \bar{y})^2 + \sum e_i^2$$

حيث: $\sum (y_i - \bar{y})^2$: هو مجموع مربعات الانحرافات الكلية في المتغير التابع ويرمز لها بـTSS

$\sum(\hat{y}_i - \bar{y})^2$: هو مجموع مربعات الانحرافات المفسرة ويرمز لها بـESS

$\sum e_i^2$: هو مجموع مربعات البواقي ويرمز له بـRSS

ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة كالتالي: $TSS = ESS + RSS$ وبقسمة طرفي المعادلة علىTSS نجد $1 = \frac{ESS}{TSS} + \frac{RSS}{TSS}$ ومنه نعرف معامل التحديد كما يلي:

$R^2 = 1 - \frac{RSS}{TSS}$ أي أن $R^2 = \frac{ESS}{TSS}$.

وكما هو معلوم فإن معامل التحديد لا يتعدى الواحد، فإذا كن مساويا للواحد فإن الارتباط قوي بين المتغيرين التابع والمفسر، وإذا كان مساوي للصفر فإن العلاقة بين المتغيرين غير موجودة.

- **اختبار إحصائية فيشر F:** يستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى دقة النموذج، وذلك باختبار معنويته الإحصائية، ويعتمد على فرضيتين هما:

فرضية العدم: $H_0: \beta_1 = 0$

الفرضية البديلة: $H_1: \beta_1 \neq 0$

نقوم بحساب قيمة **F** المحسوبة ومقارنتها بقيمة **F** الجدولية عند مستوى معنوية معين ودرجتي حرية $n-k-1, k$، بهدف قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت:

- قيمة**F** المحسوبة أكبر من قيمة **F**الجدولية، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن للنموذج معنوية إحصائية.
- قيمة **F** المحسوبة أقل من قيمة **F**الجدولية، فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أنه ليس للنموذج معنوية إحصائية.

الفرع الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد

إن الانحدار الخطي البسيط، يعتمد على دراسة العلاقة بين متغيرين، ولكنه كثيرا ما تصادف الباحث ظاهرة أو متغير لا يرتبط بظاهرة أو متغير واحد فقط ولكنه يتأثر بعدة عوامل، لذلك لابد من توسيع الانحدار البسيط ليشمل على انحدار للمتغير التابع y، مع العديد من المتغيرات المستقلة $x_1, x_2, \dots \dots \dots x_k$، ويسمى بنموذج الانحدار الخطي المتعدد أو العام.

- الشكل العام للنموذج الخطي العام:

بصفة عامة تكون الصيغة العامة للنموذج الخطي العام كالآتي[1]:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \cdots + \beta_k X_{ki} + U_i$$

[1] حسين علي بخيت وسحر فتح الله: مرجع سابق، ص 135.

حيث تتكون هذه المعادلة من متغير تابع Y_i ، ومجموعة من المتغيرات المستقلة $x_1, x_2, \dots \dots x_k$، وحد عشوائي U_i، حيث n عدد المشاهدات و k عدد المتغيرات المستقلة.

المطلب الثالث: مشاكل الانحدار

إن الدارس في مجال الاقتصاد القياسي، يتعرض لعدة مشاكل تصادفه في بنائه للنماذج الاقتصادية لقياسية، وخاصة عند انتفاء الفروض المبني عليها هذا النموذج، ولعل من أهم هذه المشاكل مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ.

الفرع الأول: مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ

لعل من أهم فرضيات الانحدار الخطي هو ثبات تباين الخطأ $\boldsymbol{Var(U_i) = E(U_i)^2 = \sigma_u^2}$، وأن سقوط هذه الفرضية يؤدي إلى عدم تجانس حدود الخطأ.

أولا- أسباب مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ [1]

من أهم الأسباب المؤدية إلى مشكلة عدم ثبات التباين حد الخطأ ما يلي

- وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات المستقلة.
- استخدام البيانات المقطعة بدلا من بيانات السلسلة الزمنية.
- استخدام بيانات جزئية بدلا من البيانات التجميعية، فعند استخدام بيانات تجميعية تختفي الاختلافات بين المفردات حيث يلي بعضها البعض فلا يكون هناك مجال لتشتت القيم بدرجة كبيرة، أما في حالة البيانات الجزئية كذلك المتاحة عن الأفراد أو المنشآت الفردية فعادة ما يكون تشتت كبير بين القيم للاختلافات الكبيرة بين سلوك المفردات.

ثانيا- طرق معالجة مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ

بعد إجراء الاختبارات والتأكد من وجود عدم تجانس التباين ونوعيته، فالحل يكمن في تحويل النموذج الأصلي بطريقة ما تضمن الحصول على نتائج تحمل من التباين ثابتاً

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص496.

ومتجانساً، ومن ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى لتوفيق النموذج المحول، ويمكن تحويل النموذج بالاعتماد على نوع عدم التجانس ومنه على علاقة البواقي e_{ui}^2 مع المتغير لمفسر، حيث أنه دالة لهذا المتغير أي$\sigma_{ui}^2 = \mathrm{Fx_i}$ ويتم التحويل بشكل عام عن طريق قسمة النموذج الأصلي على الجذر التربيعي لقيم المتغير المسبب لعدم التجانس.

بافتراض لدينا نموذج من الشكل $y = \beta_0 + \beta_1 x_i + u_i$: وأن هناك مشكل عدم تجانس تباين الخطأ، لنفترض أن تباين قيمu_i تتناسب تربيعيا مع قيم المتغير المستقل$E(u_i^2) = \sigma^2 x^2$، طبقا لهذا الفرض يتم تحويل النموذج الأصلي كمايلي:

$$\frac{y_i}{x_i} = \frac{\beta_0}{x_i} + \beta_1 + \frac{u_i}{x_i} = \frac{1}{x_i}\beta_0 + \nu_i$$

حيث أن ν_i: حد الخطأ المحول ويحقق فرض ثبت التباين $\nu_i = \frac{u_i}{x_i}$

$$E(\ \ _i^2) = E\left(\frac{u_i}{x_i}\right)^2 = \frac{1}{x_i^2}E(u_i^2) = \sigma^2 \quad \text{حيث أن:}$$

وبهذا يتم إدخال متغير جديد هوσ^2 والذي يتحدد من النموذج، وبعد ذلك نقوم بتطبيق الطريقة التقليدية وهي طريقة المربعات الصغرى على النموذج المحول.

الفرع الثاني– مشكلة الارتباط الخطي المتعدد

يشير مصطلح الانحدار الخطي المتعدد إلى وجود ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار، وبذلك يتم خرق أحد فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد أي أن لا يكون هناك ارتباطًا خطيًا متعددًا بين المتغيرات المستقلة، ومن ثم فإن مشكلة الامتداد الخطي المتعدد لا توجد في حالة الانحدار البسيط وإنما توجد فقط في حالة الانحدار المتعدد[1].

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق ، ص 468.

- أسباب التعدد الخطي

ينشأ التعدد الخطي من عدة أسباب نذكر أهمها:

- تميل المتغيرات الاقتصادية لأن تتغير معًا عبر الزمن نظرًا لأنها تتأثر جميعها بنفس العوامل،
- استخدام متغيرات ذات فترة إبطاء في المعادلة المراد تقديرها،
- التغير المتداخل لعدم جمع بيانات كافية من عينات كبيرة،
- التحرك باتجاه واحد أو متعاكس بمعدل متزامن أو واحد ولنفس الفترة الزمنية،
- عدم إمكانية التحكم ببيانات المشاهدات لأنها لا تخضع للسيطرة والتجربة.

الفرع الثالث- الارتباط الذاتي للأخطاء

يمكن تعريف الارتباط على أنه الارتباط بين عناصر لسلسلة من المشاهدات رتبت في بيانات سلسلة زمنية أو في بيانات المقطع العرضي[1].

أولا- أسباب ظهور الارتباط الذاتي للأخطاء

يمكن ذكر أهم سباب ظهور مشكلة ارتباط الذاتي للأخطاء في النقاط التالية[2]:

- إهمال بعض المتغيرات المستقلة من النموذج المراد تقدره،
- الصياغة الرياضية غير الدقيقة لنموذج الانحدار المراد تقديره،
- سوء توصيف المتغير العشوائي،
- عدم دقة بيانات السلاسل الزمنية،
- أثر الارتباط الذاتي، حيث أن لحيز الارتباط الذاتي دور في ظهور مشكلة الارتباط الذاتي خاصة في بيانات المقطع العرضي مثل الأزمات أو الاضطرابات التي تحدث في أحد الأقاليم هذه الأخيرة تؤثر على الميزانية الاقتصادية في الأقاليم الأخرى المجاورة.

[1] مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار : **الاقتصاد القياسي- النظرية والتطبيق-**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص447

[2] المرجع نفسه، ص448.

ثانيا- طرق الكشف عن لارتباط الذاتي للأخطاء

هناك عدة طرق للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء نخص بالذكر لا الحصر طريقة داربين واطسون واختبار فان نيومان، وسوف نخص بالتفصيل طريقة ديربين واطسون.

طريقة داربين وطسون

تعتبر هذه الطريقة من أهم الطلاق التي يتم الاعتماد عليه في اكتشاف وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، وهو عبرة عن النسبة بين مجموع مربع هذه الأخطاء[1].

يأخذ اختبار داربين واطسون الشكل التالي: $e_t = \rho e_{t-1} + u_t$

$$\rho = \frac{e_t}{e_{t-1}} + u_t \qquad t = 1,2,3, \dots n$$

حيث يعتبر ρ معامل الارتباط الذاتي من الدرجة لأولى، ويستعمل لاختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 \\ H_0: \rho \neq 0 \end{cases}$$

لذا يجب حساب إحصائية ديربين وطسونDW وذلك كما يلي:

$$\boldsymbol{DW} = \frac{\sum_{t=2}^{n}(e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=2}^{n} e_t} = \frac{\sum_{t=2}^{n} {e_t}^2 + \sum_{t=2}^{n} e_{t-1}^2 - 2\sum_{t=2}^{n} e_t^2 e_{t-2}^2}{\sum_{t=2}^{n} e_t^2}$$

حيث: e_t القيمة المقدرة لمعامل المتغير العشوائي.

في حالة يكون عدد المشاهدات كبير فإن $\boldsymbol{DW = 21 - \rho}$ وهي القيمة المحسوبة، حيث تكون محصورة ما بين 0 و4.

[1] جيلالي جلاطو: **الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة**، دار الخلدونية، الجزائر،2007، ص103

بمقارنة القيمة المحسوبة والقيمة الجدولية، التي يتم استخرجها أخذين بعين الاعتبار عدد المشاهدات وعدد المتغيرات المستقلة، ومن خلالها يتم استخراج الحدين الأعلى والأدنى، ومن خلالهما يتم تحديد مساحة القبول والرفض بين 0 و4 كما يلي:

الشكل رقم 3-1: توزيع مناطق الوجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه

0	d_L	d_u	2	$4-d_u$	$4-d_L$	4
وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	**منطقة غير محسومة**	**عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء**				
وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	**منطقة غير محسومة**					

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من الشكل أنه إذا كانت:

- إحصائية داربين واطسون تنمي للمنطقة الأولى أو لخامسة فإنه يوجد ارتباط ذاتي للخطاء،
- إحصائية دربين واطسون تنتمي للمنطقة الثنية والرابعة فإن أمر وجود الارتباط الذاتي للخطاء من عدمه غير محسوم،
- إحصائية داربين واطسون تنتمي للمنطقة الثالثة فإنه لا يوجد ارتبط ذاتي للأخطاء.

المبحث الثاني : تقدير واختبار آثر الايرادات الجبائية على النمو الاقتصادي

من اجل دراسة العلاقة بين السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر يمكن الاستعانة بالمؤشرين التالين للتعبير عن السياسة الجبائية .

- الايرادات الجبائية FT
- النفقات العامة G

المطلب الأول : تعين النموذج القياسي

إن أول مرحلة نقوم بها هي بناء نموذج رياضي من خلال تحديد المتغيرات النموذج بالإضافة الى الاشارة المتوقعة للمتغير المفسر وفقا للنظرية الاقتصادية.

أولا – تحديد متغيرات النموذج:

من خلال تطرقنا فيما سبق الى أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي بالإضافة الى أهم المتغيرات الكلية التي يمكن أن تتأثر به في الجزائر بالإضافة الى تحليل بعض النماذج السابقة وجدنا أن الايرادات الجبائية في علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي

وفي هذه الخطوة نقوم بالإشارة الى رموز مختلف المتغيرات :

1 – المتغير التابع : والمتمثل في :

GPIB : النمو الاقتصادي الحقيقي

2 – المتغيرين المفسرين :

FT: الإيرادات الجبائية العامة

G: النفقات العامة

ثانيا– الصيغة الرياضية لنموذج أثر الايرادات الجبائية والإنفاق العام على مؤشر أسعار النمو الاقتصادي

وبناءا على ما سبق يمكن صياغة دالة أثر الإيرادات الجبائية والإنفاق العام على مؤشر أسعار النمو الاقتصادي بالشكل الآتي

$$GPIB = f\ FT.G$$

وتكون الصيغة الرياضية لدالة أثر الإيرادات الجبائية و الإنفاق العام على مؤشر أسعار النمو الاقتصادي كما يلي :

$$fGPIB = \mathrm{a}_0 + a_1 FT_{\mathrm{t}} + a_2 G_{\mathrm{t}2} + et$$

حيث أن:

a_0= المعامل الثابت والذي ينوب عن بعض المتغيرات التي لا يمكن قياسها أو لم يتم ادراجها لأسباب اخرى

a_1= مرونة ايرادات الجبائية العامة بالنسبة لمؤشر النمو الاقتصادي

a_2= مرونة النفقات العامة بالنسبة لمؤشر النمو الاقتصادي

t= تمثل الزمن اي قيمة المتغير في السنة t

الجدول رقم 01: يبين احصائيات المستخدمة في التقدير

obs	FP	FN	FT	G	GPIB
1990	76.20000	76.30000	152.5000	76.30000	0.800001
1991	161.5000	87.40000	248.9000	87.40000	-1.200001
1992	193.8000	118.0600	311.8600	118.0600	1.800002
1993	185.0000	135.1000	313.9400	135.1000	-2.100001
1994	257.7000	176.5000	477.1800	176.5000	-0.899997
1995	358.8000	242.1000	611.7300	242.1000	3.799995
1996	519.7000	305.1000	825.1500	305.1000	4.099998
1997	592.5000	334.1000	926.6000	334.1000	1.100000
1998	425.9000	348.7000	774.6000	348.7000	5.100004
1999	588.3000	358.4000	950.5000	358.4000	3.200002
2000	1213.200	364.9000	1578.100	364.9000	2.200001
2001	1001.400	488.5000	1505.500	488.5000	4.612524
2002	1007.900	595.1000	1603.200	595.1000	5.600000
2003	1350.000	624.3000	1974.400	624.3000	7.200000
2004	1570.700	652.5000	2229.700	652.5000	4.300000
2005	2352.700	724.2000	3082.600	724.2000	5.900000
2006	2799.300	840.5000	3639.800	840.5000	1.700000
2007	2796.800	883.1000	3687.800	883.1000	3.400000
2008	4088.600	1101.600	5190.500	1101.600	2.000000
2009	2412.700	1263.300	3676.000	1263.300	1.700000
2010	2905.000	1487.800	4392.900	1487.800	3.600000
2011	3979.700	1810.400	5790.100	1810.400	2.600000
2012	4184.000	2227.200	6411.300	2227.200	3.300000

المصدر: تقارير البنك الدولي، وتقارير بنك الجزائر 2002-2012-

المطلب الثاني : تقدير اثر الإيرادات الجبائية والنفقات العامة على مؤشر النمو الاقتصادي

بالاعتماد على ما سبق نقوم بتقدير أثر الإيرادات الجبائية والنفقات العامة على مؤشر أسعار النمو الاقتصادي للفترة الممتدة 1990 – 2012 والمأخوذة من تقارير البنك الدولي وتقارير بنك الجزائر، وسوف يتم تقدير معلمات النموذج المقترح بالاعتماد على طريقة

المربعات الصغرى العادية لأنها تعتمد على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن[1].

ومن أجل عملية التقدير ، نقوم بإدخال المتغيرات باستعمال برنامج Eviews8 ، ثم تقدير النموذج الموضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 02 يبين نتائج التقدير آثر الايرادات الجبائية والنفقات العامة على مؤشر النمو الاقتصادي

Dependent Variable: GPIB
Method: Least Squares
Date: 05/21/15 Time: 01:50
Sample(adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FT(-1)	-0.000341	0.000957	-0.356043	0.7257
G	0.001808	0.002859	0.632218	0.5348
C	2.298221	0.802387	2.864229	0.0099

R-squared	0.049941	Mean dependent var	2.864206
Adjusted R-squared	-0.050065	S.D. dependent var	2.316551
S.E. of regression	2.373831	Akaike info criterion	4.693011
Sum squared resid	107.0664	Schwarz criterion	4.841790
Log likelihood	-48.62312	F-statistic	0.499383
Durbin-Watson stat	1.142510	Prob(F-statistic)	0.614651

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج E-VIEWS، والجدول الأول.

يمكن كتابة النموذج الموضح في الجدول السابق على الشكل التالي :

حيث أن:

$$GPIB = \underset{(2.86)^*}{2.29} - \underset{(0.63)}{0.00034}\ FT(-1) + \underset{(-0.35)}{0.0018}G$$

R^2=0.49 $\bar{R}^2$= -0.05 D.W=1.14 F=0.49 (0.61)

n=22

*: هي عبارة عن قيم إحصائية لـ: **t ستودنت**.

[1] Ricco Rakotomalala, "Econométrie –La régression Linéaire Simple et Multiple-", Version 1.0, Université Lumière Lyon 2, 11-Feb-2013, p6-10.

R^2: معامل التحديد.

$\overline{R}^2$: معامل التحديد المعدل.

n: عدد المشاهدات.

D.W: إحصائية دربين واتسون.

F: إحصائية فيشر

المطلب الثالث: اختبار أثر الإيرادات الجبائية والنفقات العامة على مؤشر النمو الاقتصادي

- وبعد ما أن ننتهي من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج من خلال البينات الواقعية، نشرع بعدها في تقييم النموذج ، وهناك عدد من المعايير التي تمكننا من إتمام عملية التقييم أهمها: [1]
  - المعايير الاقتصادية
  - المعايير الاحصائية

1 – اختبار النموذج من الناحية الاقتصادية :

نلاحظ من خلال النموذج أن الإيرادات الجبائية بفترة إبطاء في علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي ، وهذا ما يتفق مع ما تقر به النظرية الاقتصادية كما نلاحظ وجود علاقة طردية بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي وهذا ما يتفق كذلك مع النظرية الاقتصادية ، والشيء الملاحظ كذلك من خلال معلمات النموذج الخاصة بالإيرادات الجبائية والإنفاق العام على التوالي 0.003− ، 0.001 ، تدل على التأثير الضعيف لهذين المتغيرين، على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة وهذا ما سيتم إثباته مرة اخرى عند تقييم النموذج من الناحية الاحصائية .

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص154.

2 – اختبار النموذج من الناحية الإحصائية :

سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال المعايير الإحصائية التي تهدف الى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج ، اختبار معنويات المعلمات باستخدام احصائية t ستيودنت واختبار المعنوية الكلية للنماذج باستخدام إحصائية فيشر F بالإضافة الى معامل التحديد R^2

- **اختبار المعنوية الاحصائية للمعالم:** تستخدم إحصائية **t** ستودنت لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير المستقل، باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة، ولاختبار فروض المعالم يجب إتباع الخطوات التالية:[1]

- ✓ افتراض أن b تساوي قيمة افتراضية b_0، ويمكن تمثيل ذلك بالعبارة $H_0 : b= b_0$، ويسمى الفرض العدمي، ويكون الفرض البديل $H_1 : b\neq b_0$.
- ✓ تحديد مستوى معنوية للاختبار عادة عند 5 %، وأحيانا عند 1%
- ✓ تحديد مكان وقوع المتغير المفسر

تحليل إحصائية t:

فرضية العدم : $H0: b0 = b1 = b2 = 0$

الفرضية البديلة : $H1:b0\neq b1\neq.....b2\neq0$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستيودنت للنموذج، من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله قيم **t** للمعلمات المقدرة، والقيم الجدولية، وأدنى مستوى معنوية، وذلك عند مستوى معنوية5 %.

[1] دومينيك سالفاتور، "نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي"، الدار الدولية للتوزيع والنشر، مصر، 2010، ص99.

القيمة الجدولية t_{tab} تستخرج من جدول ستيودنت عند مستوى معنوية 5 %، وبدرجة حرية **df**[1*]، حيث أن: **n−k df=**

حيث أن : n:عدد المشاهدات، k: عدد المتغيرات المفسرة .

ومنه : **df = 22−2= 20**

أي أن:

$$t^{a}_{n-k} = t^{0.05}_{20} = 2$$

الجدول رقم 03 : تحليل إحصائية ستيودنت للنموذج المقدر

العوامل المقدرة	القيمة المحسوبة t_{cal}	القيمة الجدولية t_{tab}	مستوى المعنوية Prob	القرار
$b_{0=2.29}$	2.86	2	0.009	b_0 ذات معنوية احصائية
$b_{1\ =\ -0.0003}$	−0.35	2	0.72	b_1 ليست ذات معنوية احصائية
$b_{2=\ 0.0018}$	0.63	2	0.53	b_2 ليست ذات معنوية احصائية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد عن النموذج المتحصل عليه .

من خلال الجدول نلاحظ ان قيم t المحسوبة لكل من الإيرادات الجبائية والنفقات العامة، أقل من القيمة الجدولية وبهذا نقوم بقبول فرضية العدم H0 ونرفض الفرضة البديلة أي أن كل من b_1, b_2 ليست لها معنوية إحصائية .

[*] degrees of freedom df : تمثل عدد وحدات المعلمات المستقل في العينة المستخدمة في تقدير معلمة أو حساب إحصائية.

معامل التحديد* :

R^2=0.049 مما يدل على أن الإيرادات الجبائية والنفقات العامة يفسران 4.9 % من التغيير الكلي في النمو الاقتصادي وهذا ما يدل مرة اخرى على ضعف القدرة التفسيرية للنموذج .

أي ان النموذج يفسر بعوامل اخرى غير الإيرادات الجبائية والنفقات العامة

❖ **اختبار المعنوية الاحصائية الكلية للنموذج :**

❖ **تحليل فيشر**[1]: يهدف هذا الاختبار إلى معنوية الانحدار ككل مكن خلال الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: $H_0 : b_0=b_1=.....=b_2=0$.

الفرضية البديلة: $H: \exists \beta_1 \neq 0$

ويتم مقارنة القيمة المحسوبة Fcal والمقدرة ب 0.49 مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر وعند مستوى معنوية 5% حيث أن : F_{tab}=5.23

الجدول رقم 04: يوضح تحليل احصائية فيشر على النموذج المقدر

	F_{cal}	F_{tab}	prob	القرار
النموذج	0.49	5.23	0.61	النموذج ليس ذات معنوية احصائية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النموذج المتحصل عليه

ومنه نلاحظ أن القيمة المحسوبة F_{cal} أقل من القمة الجدولية F_{tab} وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر مما يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ونرفض الفرضية البديلة أي أن ليس للنموج معنوية إحصائية.

* يشير معامل التحديد إلى النسبة المئوية من التغيير الكلي في المتغير المستقل التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغيرات المفسرة.

[1] وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، مرجع سابق، ص 236.

خلاصة الفصل:

لقد تعرضنا من خلال هذا الفصل التطبيقي إلى دراسة قياسية لأثر الايرادات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012/1990، واعتمدنا في الدراسة على إدخال متغير النفقات العامة، وذلك لمساهمته في معرفة مدى تأثر النمو الاقتصادي بالسياسة الجبائية، حيث بدأنا هذه الدراسة في مرحلة أولى بالتطرق إلى المفاهيم العامة المتعلقة بالاقتصاد القياسي، انطلاقا من سرد منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.

كما قمنا في المرحلة الثانية بدراسة قياسية لتقدير واختبار أثر الايرادات الجبائية والنفقات العامة على النمو الاقتصادي، وقمنا بتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية باستخدام برنامج Eviews8، وتوصلنا إلى أن النموذج مرفوض انطلاقا من المقاييس الاقتصادية والإحصائية، وتأكدنا من أن النمو الاقتصادي في الجزائر يفسر بعوامل أخرى غير الإيرادات الجبائية والنفقات العامة .

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة دور وأثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر مع التركيز على مدى فعالية السياسة الجبائية ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية على العموم والنمو الاقتصادي على الخصوص وتحديد نموذج لمعرفة دور الايرادات الجبائية في زيادة الناتج الوطني الخام، و هذا باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي و عليه اعتمدنا في دراستنا على ما يلى:

تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم ونظريات حول النمو الاقتصادي هذا الأخير الذي يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة الدخل الفردي، ويقاس النمو الاقتصادي سواء بقياس الناتج الحقيقي، الدخل القومي الكلي المتوقع أو متوسط الدخل الفردي، كما تمكنا في الفصل الثاني من اعطاء مختلف النظريات والنماذج المتعلقة بالنمو الاقتصادي، بداية بالنظريات الكلاسيكية لـ: Adam Smith، Ricardo، Marx، Malthus، ثم النماذج النيوكلاسيكية لـ: Harrod-Domar، Solow، ونماذج النمو الداخلي المتمثلة في نموذج Romer و Robelo، هذه النماذج التي تعطي مختلف العوامل المؤثرة والمحددة في النمو الاقتصادي، والمتمثلة في تراكم رأس المال بشقيه المادي والبشري، ارتفاع إنتاجية العمل من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، التقدم التكنولوجي والابتكارات، بالإضافة إلى دعم البحث والتطوير الذي يؤدي إلى تنويع وتحسين المنتجات.

أما الفصل الثاني فقد أدرجنا مفاهيم نظرية حول السياسة الجبائية، ولاحظنا أن فكرة الجباية تعود في جذورها إلى العصور القديمة، حيث وجدت مع وجود بوادر السلطة وازدادت بتطور دور الدولة من الحيادية إلى المتدخلة، حيث أصبحت تشكل أداة ضبط وتحكم للسياسة الاقتصادية لما تصبو إليه من تحقيق الأهداف العامة للدولة (الاقتصادية والاجتماعية) إذا ما أسست على قواعد تلقى القبول العام ، وملائمة للواقع الاقتصادي

والاجتماعي والسياسي ، هذه الشروط تعكس في حقيقتها مدى نجاح الاجراءات الجبائية من عدمها، غير أن الواقع والدراسات تثبت أنها – السياسية الجبائية– تلقى عقبات تحول دون تحقيق الخطة الجبائية المرسومة من خلال نزوح فئة من الناشطين الاقتصاديين عن دائرة الاقتصاد الرسمي.

وفي الفصل الثالث قمنا باختبار أثر السياسة الجبائية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الممتدة من 2012/1990، فتناولنا الاطار النظري للاقتصاد السياسي من خلال مبادئ ومفاهيم أساسية للاقتصاد السياسي ونماذج ومشاكل الانحدار، وتناولنا أيضا تقدير أثر الايرادات الجبائية العامة على أسعار معدل النمو الاقتصادي، باستخدام نماذج الانحدار.

نتائج البحث:

بناءا على الدراسة المقدمة في بحثنا هذا، تمكنا من استخلاص النتائج التالية:

- أن السياسة الجبائية ليست حديثة العصر، وإنما يرجع تاريخها إلى العصور القديمة حيث تم تداولها من قبل المجتمعات بطريقة غير تنظيمية، ولم تأخذ مكانة هامة بين أوجه الإيرادات العامة إلا في العصر الحديث .
- يعتبر الأخذ بالأسس العامة للسياسة الجبائية هو المبدأ الرئيسي في تأسيس الاقتطاع الجبائي ومن ثم تحقيق الأهداف التي تصبوا اليها الدولة من مختلف الجوانب والأبعاد .
- لا يزال النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخول الحقيقية ومستويات المعيشة ،حيث ترجم النيوكلاسيك أفكارهم في شكل نماذج واهتموا بالإحلال بين رأس المال والعمل .

❖ من خلال الدراسة القياسية لأثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة 1990،2012 لاحظنا بعض النتائج التالية:

➢ فيما يخص الجانب الاقتصادي فالنتائج لم تكن مقبولة حيث استوفت هذا الجانب من التحليل، وهذا ما تم اثباته مرة أخرى من الناحية الإحصائية وعليه تم رفض النموذج أي أنه ليس ذو معنوية إحصائية

➢ بالرغم من ان الجزائر قد حققت التوازنات لكنها لم تستطع تحقيق النمو خارج المحروقات

➢ وبالرغم من اصلاح النظام الجبائي الذي قامت به الجزائر في دعم عملية النمو في الأجلين المتوسط والطويل، واصلاح وتطوير القطاع العام فإن الايرادات الجبائية أو بالأحرى السياسة الجبائية لم تكن فعالة في تأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي هناك متغيرات أخرى مفسرة للنمو الاقتصادي خلال هذه الفترة من الدراسة متمثلة في ارتفاع صادرات الدولة من المحروقات نتيجة ارتفاع اسعار البترول ، وهذا راجع إلى طغيان الجباية البترولية على الجباية العادية بسبب:

- ✓ ضعف المؤسسات العمومية وحل البعض منها.
- ✓ كثرة التخفيضات الرامية إلى تشجيع وتطوير الاستثمار.
- ✓ ضعف إنتاجية القطاع الزراعي .
- ✓ ضعف استخدام القدرات الانتاجية في القطاع الصناعي .
- ✓ توسع الاقتصاد غير الرسمي وانخفاض قيمة الدينار.

اختبار الفرضيات:

1. النظام الجبائي بالرغم من اصلاحه مازال يفتقد إلى كثير من مقومات الكفاءة والفعالية مما يفقد السياسة الجبائية فعاليتها وتأثيرها على النمو الاقتصادي، وبالتالي تكون الجزائر قد حققت التوازنات لكنها لم تستطيع تحقيق النمو خارج المحروقات.

2. النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة لا يتأثر بالسياسة الجبائية لأن النمو يفسر بعوامل أخرى غير الايرادات الجبائية

3. لا يمكن إعطاء بعد كمي لهذه الظاهرة بالنسبة للاقتصاد الجزائري وذلك بسبب خصوصيات هذا الاخير باعتباره اقتصادا ريعيا (الاعتماد على قطاع المحروقات)

التوصيات:

ومن خلال النتائج المتحصل عليها يمكن إعطاء التوصيات التالية :

أ. على الدول النامية وخاصة الجزائر التركيز على تركيم محددات النمو الاقتصادي غير المتوفرة كالاستثمار في رأس المال البشري من خلال تحسين نوعية التعليم والتكوين وكذا دعم البحث العلمي، وادخال التقنيات التكنولوجية في الإنتاج وذلك للحصول على معدلات نمو جيدة.

ب. تفعيل السياسات الكلية وخاصة السياسة الجبائية، من خلال وضعها على أسس موضوعية واقتصادية من طرف متخصصين وخبراء اقتصاديين وماليين دون ادخال الحسابات السياسية.

ج. هدف النمو الاقتصادي، يتحقق بأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة فيه لذلك وجب دراسة نظريات ونماذج النمو الاقتصادي قبل وضع أي سياسة لتحقيق هذا الهدف خاصة فيما يتعلق بنماذج النمو الداخلي.

د. العمل على تنسيق السياسة الضريبية مع مختلف إشكال السياسات الاقتصادية الأخرى من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وضرورة تكييف التشريعات الجبائية من أجل تحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

الاقتراحات:

أهمية الموضوع تستدعي الالمام بمختلف جوانبه، وإدراكنا منا صعوبة تحقيق هذا الهدف فإننا نعلم أن هناك جوانب لم نتعرض إليها ولم نعطها حقها لأسباب لا يسعنا المجال لذكرها وعليه نتقدم ببعض الاقتراحات على النحو التالي:

1- اقتراح نموذج للنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل

2- بناء نموذج قياسي للنمو خارج قطاع المحروقات وتطبيق نماذج حديثة في دراسات قادمة.

3- دراسة أثر التقدم التكنولوجي والتجديدات التقنية على النمو الاقتصادي سواء من خلال دراسة نظرية أو قياسية لحالة الجزائر بصفة خاصة والدو النامية بصفة عامة .

4- دراسة أثر السياسة الجبائية الغير متوقعة على النمو الاقتصادي في الجزائر .

5- أنصح كل من يريد أن يقوم بهذه الدراسات في المستقبل أن يزيد في توسيع قاعدة البيانات باستعمال معطيات شهرية وفصلية إن أمكن ذلك.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1. احمد عبد العزيز الشرقاوي ، "السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر خلال السبعينات ، "معهد التخطيط القومي ، القاهرة1981.
2. أديب عبد السلام، السياسة الضريبية وإستراتيجية التنمية، إفريقيا الشرق، ط1، 1998.
3. أموري هادي كاظم الحسناوي: طرق القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.
4. ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج، الأردن، 2001.
5. جيلالي جلاطو: الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، دار الخلدونية، الجزائر،2007.
6. الحاج موسى، حسن فلاح، قرار تقدير ضريبة الدخل وطرق الطعن فيه إداريا وقضائيا، نقابة المحامين، 1998.
7. حامد عبد المجيد دراز وأخرون، النظم الضريبية، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 1989.
8. حسين علي بخيت وسحر فتح الله: الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2007.
9. دومينيك سالفاتور، "نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي"، الدار الدولية للتوزيع والنشر، مصر، 2010.
10. دويدار محمد، نظرية الضريبة والنظام الضريبي، الدار الجامعية، الإسكندرية.
11. رشيد الدقر، علم المالية العامة، ج2، مطبعة الجامعة السورية، 1963.
12. رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1966 .
13. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، 1994.
14. سعد محي محمد، الإطار القانوني للعلاقة بين الممول والإدارة الضريبية، مطبعة الإشعاع الفنية، 2000.
15. سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية،2007.
16. سمير محمد عبد العزيز: الإقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1997.
17. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة،دار الجامعة للنشر،2000.
18. السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1978.
19. السيد مرسي الحجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1998.
20. شريف مصباح أبو كرش، إدارة المنازعات الجبائية في ربط وتحصيل الضرائب، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2004.

21. صباح نعوش ، " الضرائب في الدول العربية " ، المرآز الثقافي العربي ، بيروت ،لبنان ، 1987.
22. الصعدي عبد الله، دور الضرائب في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، 2006.
23. صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1966.
24. طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2006.
25. عادل احمد حشيش ، "أصول الفن المالي للاقتصاد العام" ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، مصر،2001.
26. عبد الرحمان اسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
27. عبد الرحمان يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 1998.
28. عبد السلام أبو قحف ، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي" ، مطبعة الاشعاع، مصر، 2001.
29. عبد العزيز علي السوداني، البناء الضريبي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.
30. عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006 .
31. عبد اللطيف عبد الحميد، الدار الجامعية، مصر، 2006.
32. عبد المجيد قدي ، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003.
33. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2003.
34. علي مكيد: الاقتصاد القياسي- دروس ومسائل محلولة-، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2007..
35. غازي عناية ، "المالية العامة والتشريع الضريبي" ، دار البيارق ، عمان،1998.
36. فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، السعودية، 1985.
37. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
38. فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985.
39. قاسم نايف علوان، نجية ميلاد الزياني: ضريبة القيمة المضافة، دار الثقافة، ط1، 2008،.
40. مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار : الاقتصاد القياسي- النظرية والتطبيق-، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2006.
41. محمد دويدار ، "في نظرية الضريبة والنظام الضريبي" ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان، 1999.

42. محمد سعيد فرهود، كمال حسين إبراهيم، نظام الزكاة وضريبة الدخل، السعودية، معهد الإدارة العامة للبحوث، 1986.
43. محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، منشورات جامعة حلب، ج1، 1979.
44. محمد عباس محرزي ،"اقتصاديات الجباية والضرائب" ، دار هومة ، الجزائر ،2003.
45. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية، قسم الاقتصاد كلية التجار بجامعة الاسكندرية، مصر، 2002.
46. محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، مصر، 2005.
47. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001.
48. المرسي السيد حجازي ، "مبادئ الاقتصاد العام" ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان، 2000.
49. معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
50. ناصر مراد ، " فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق " ، مطبعة دار هومة، الجزائر،2003
51. نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
52. نعمة الله نجيب إبراهيم: مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2002.
53. والاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر. بيروت، 1968.
54. وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل: الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2003.
55. وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون:أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر، عمان، الأردن، 2006.

- **المذكرات والأطروحات:**

1. احمد رجراج ، " النظام الضريبي الجزائري تقييم الأداء وتحديات المرحلة المقبلة " ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2004.
2. بوزيدة حميد، النظام الضريبي وتحديات الإصلاح في الفترة(1992-2004)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
3. رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس الجزائر المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادي، باتنة.
4. صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
5. مختار بن قوية، أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
6. مصطفى زيروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000.

- **المجلات والملتقيات:**

1. فيتو تانزي، هاول زي، " البلدان النامية والسياسة الضريبية " مجلة قضايا اقتصادية ، العدد رقم 27مارس 2001 ، صندوق النقد الدولي،2001.
2. عبد اللطيف بلغرسة، " تحديات العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على السياسة الجبائية في إطار التجارة الإلكترونية"، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي2003.

- **المرجع باللغة الأجنبية:**

1. Africa statistical yearbook, general notes, 2009.
2. Alex cobham : taxation policy and development, the oxford cincil on good governance, n02 .
3. Cadoret. I et benjamin. C et autre: econométrie appliquée: méthodes, application corrigés, (1)ère édition, de boeck, bruxelles, 2004.
4. Christoph hickly ," la politique fiscale dans les pays industrialises",dunod ,paris, (1999).
5. G . Tournier ,la politique fiscale dans la 5 eme republique, privat, 1985 . Maurice lauré, traite de la politique fiscale, p.u.f, paris, 1956.
6. Gujarati. N. D: econométrie, 1 ère édition, de boeck, bruxelles, 2004.
7. Michel bouvier ," la question de l'impôt idéal ",archives de philosophie du droit tome 46, édition dalloze , france ,(2002).
8. Ricco rakotomalala, "econométrie –la régression linéaire simple et multiple–", version 1.0, université lumière lyon 2, 11-feb-2013.

قائمة المراجع

الملحق رقم (01): معطيات الدراسة

obs	FP	FN	FT	G	GPIB
1990	76.20000	76.30000	152.5000	76.30000	0.800001
1991	161.5000	87.40000	248.9000	87.40000	-1.200001
1992	193.8000	118.0600	311.8600	118.0600	1.800002
1993	185.0000	135.1000	313.9400	135.1000	-2.100001
1994	257.7000	176.5000	477.1800	176.5000	-0.899997
1995	358.8000	242.1000	611.7300	242.1000	3.799995
1996	519.7000	305.1000	825.1500	305.1000	4.099998
1997	592.5000	334.1000	926.6000	334.1000	1.100000
1998	425.9000	348.7000	774.6000	348.7000	5.100004
1999	588.3000	358.4000	950.5000	358.4000	3.200002
2000	1213.200	364.9000	1578.100	364.9000	2.200001
2001	1001.400	488.5000	1505.500	488.5000	4.612524
2002	1007.900	595.1000	1603.200	595.1000	5.600000
2003	1350.000	624.3000	1974.400	624.3000	7.200000
2004	1570.700	652.5000	2229.700	652.5000	4.300000
2005	2352.700	724.2000	3082.600	724.2000	5.900000
2006	2799.300	840.5000	3639.800	840.5000	1.700000
2007	2796.800	883.1000	3687.800	883.1000	3.400000
2008	4088.600	1101.600	5190.500	1101.600	2.000000
2009	2412.700	1263.300	3676.000	1263.300	1.700000
2010	2905.000	1487.800	4392.900	1487.800	3.600000
2011	3979.700	1810.400	5790.100	1810.400	2.600000
2012	4184.000	2227.200	6411.300	2227.200	3.300000

المصدر: تقارير البنك الدولي، وتقارير بنك الجزائر -2002-2012

الملحق رقم (02): يوضح جدول فيشر الملحق

	$n=1$		$n=2$		$n=3$		$n=4$		$n=5$	
m	$a=0.05$	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$	a=0.05	$a=0.01$	*a=0.05*	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$
1	161.45	4052.18	199.50	4999.50	215.71	5403.35	224.58	5624.58	230.16	5763.65
2	18.51	98.50	19.00	99.00	19.16	99.17	19.25	99.25	19.30	99.30
3	10.13	34.12	9.55	30.82	9.28	29.46	9.12	28.71	9.01	28.24
4	7.71	21.20	6.94	18.00	6.59	16.69	6.39	15.98	6.26	15.52
5	6.61	16.26	5.79	13.27	5.41	12.06	5.19	11.39	5.05	10.97
6	5.99	13.75	5.14	10.92	4.76	9.78	4.53	9.15	4.39	8.75
7	5.59	12.25	4.74	9.55	4.35	8.45	4.12	7.85	3.97	7.46
8	5.32	11.26	4.46	8.65	4.07	7.59	3.84	7.01	3.69	6.63
9	5.12	10.56	4.26	8.02	3.86	6.99	3.63	6.42	3.48	6.06
10	4.96	10.04	4.10	7.56	3.71	6.55	3.84	5.99	3.33	5.64
11	4.84	9.56	3.98	7.21	3.59	6.22	3.36	5.67	3.20	5.32
12	4.75	9.33	3.89	6.93	3.49	5.95	3.26	5.41	3.11	5.06
13	4.67	9.07	3.81	6.70	3.41	5.74	3.18	5.21	3.03	4.86
14	4.60	8.86	3.74	6.51	3.34	5.56	3.11	5.04	2.96	4.69
15	4.54	8.68	3.68	6.36	3.29	5.42	3.06	4.89	2.90	4.56
16	4.49	8.53	3.63	6.23	3.24	5.29	3.01	4.77	2.85	4.44
17	4.45	8.40	3.59	6.11	3.20	5.18	2.96	4.67	2.81	4.34
18	4.41	8.29	3.55	6.01	3.16	5.09	2.93	4.58	2.77	4.25
19	4.38	8.18	3.52	5.93	3.13	5.01	2.90	4.50	2.74	4.17
20	4.35	8.10	3.49	5.85	3.10	4.94	2.87	4.43	2.71	4.10
21	4.32	8.02	3.47	5.78	3.07	4.87	2.84	4.37	2.68	4.04
22	4.30	7.95	3.44	5.72	3.05	4.82	2.82	4.31	2.66	3.99
23	4.28	7.88	3.42	5.66	3.03	4.76	2.80	4.26	2.64	3.94
24	4.26	7.82	3.40	5.61	3.01	4.72	2.78	4.22	2.62	3.90
25	4.24	7.77	3.39	5.57	2.99	4.68	2.76	4.18	2.60	3.85
26	4.23	7.72	3.37	5.53	2.98	4.64	2.74	4.14	2.59	3.82
27	4.21	7.68	3.35	5.49	2.96	4.60	2.73	4.11	2.57	3.78
28	4.20	7.64	3.34	5.45	2.95	4.57	2.71	4.07	2.56	3.75
29	4.18	7.60	3.33	5.42	2.93	4.54	2.70	4.04	2.55	3.73
30	4.17	7.56	3.32	5.39	2.92	4.51	2.69	4.02	2.53	3.70
40	4.08	7.31	3.23	5.18	2.84	4.31	2.61	3.83	2.45	3.51
80	3.96	6.96	3.11	4.88	2.72	4.04	2.49	3.56	2.33	3.26
120	3.92	6.85	3.07	4.79	2.68	3.95	2.45	3.48	2.29	3.17
∞	3.84	6.63	3.00	4.61	2.60	3.78	2.37	3.32	2.21	3.02

k est le nombre de variables exogènes(constante exclue).

n est la taille de l'échantillon.

Source: Régis Bourbonnais, p231.

تابع الملحق رقم (02):

	$n=6$		$n=8$		$n=12$		$n=24$		$n=\infty$	
m	$a=0.05$	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$
1	233.99	5858.99	238.88	5981.07	243.91	6106.32	249.05	6234.63	254.31	6365.86
2	19.33	99.33	19.37	99.37	19.41	99.42	19.45	99.46	19.50	99.50
3	8.94	27.91	8.85	27.49	8.74	27.05	8.64	26.60	8.53	26.13
4	6.16	15.21	6.04	14.80	5.91	14.37	5.77	13.93	5.63	13.46
5	4.95	10.67	4.82	10.29	4.68	2.89	4.53	9.47	4.36	9.02
6	4.28	8.47	4.15	8.10	4.00	7.72	3.84	7.31	3.67	6.88
7	3.87	7.19	3.73	6.84	3.57	6.47	3.41	6.07	3.23	5.65
8	3.58	6.37	3.44	6.03	3.28	5.67	3.12	5.28	2.93	4.86
9	3.37	5.80	3.23	5.47	3.07	5.11	2.90	4.73	2.71	4.31
10	3.22	5.39	3.07	5.06	2.91	4.71	2.74	4.33	2.54	3.91
11	3.09	5.07	2.95	4.74	2.79	4.40	2.61	4.02	2.40	3.60
12	3.00	4.82	2.85	4.50	2.69	4.16	2.51	3.78	2.30	3.36
13	2.92	4.62	2.77	4.30	2.60	3.96	2.42	3.59	2.21	3.17
14	2.85	4.46	2.70	4.14	2.53	3.80	2.35	3.43	2.13	3.00
15	2.79	4.32	2.64	4.00	2.48	3.67	2.29	3.29	2.07	2.87
16	2.74	4.20	2.59	3.89	2.42	3.55	2.24	3.18	2.01	2.75
17	2.70	4.10	2.55	3.79	2.38	3.46	2.19	3.08	1.96	2.65
18	2.66	4.04	2.51	3.71	2.34	3.37	2.15	3.00	1.92	2.57
19	2.63	3.94	2.48	3.63	2.31	3.30	2.11	2.92	1.88	2.49
20	2.60	3.87	2.45	3.56	2.28	3.23	2.08	2.86	1.84	2.42
21	2.57	3.81	2.42	3.51	2.25	3.17	2.05	2.80	1.81	2.36
22	2.55	3.76	2.40	3.45	2.23	3.12	2.03	2.75	1.78	2.31
23	2.53	3.71	2.37	3.41	2.20	3.07	2.01	2.70	1.76	2.26
24	2.51	3.67	2.36	3.36	2.18	3.03	1.98	2.66	1.73	2.21
25	2.49	3.63	2.34	3.32	2.16	2.99	1.96	2.62	1.71	2.17
26	2.47	3.59	2.32	3.29	2.15	2.96	1.95	2.58	1.69	2.13
27	2.46	3.56	2.31	3.26	2.13	2.93	1.93	2.55	1.67	2.10
28	2.45	3.53	2.29	3.23	2.12	2.90	1.91	2.52	1.65	2.06
29	2.43	3.50	2.28	3.20	2.10	2.87	1.90	2.49	1.64	2.03
30	2.42	3.47	2.27	3.17	2.09	2.84	1.89	2.47	1.62	2.01
40	2.34	3.29	2.18	2.99	2.00	2.66	1.79	2.29	1.51	1.80
80	2.21	3.04	2.06	2.74	1.88	2.42	1.65	2.03	1.32	1.49
120	2.18	2.96	2.02	2.66	1.83	2.34	1.61	1.95	1.25	1.38
∞	2.10	2.80	1.94	2.51	1.75	2.18	1.52	1.79	1.00	1.00

الملحق رقم (03):

يوضح جدول ستيودنت

Valeur de *t* ayant La probabilité *P* d'être dépassée en module

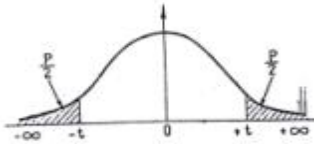

v	*P* =0.90	0.80	0.70	0.60	0.50	0.40	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01
1	0.158	0.325	0.510	0.727	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.706	31.821	63.657
2	0.142	0.289	0.445	0.617	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925
3	0.137	0.277	0.424	0.584	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841
4	0.134	0.271	0.414	0.569	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604
5	0.132	0.267	0.408	0.559	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032
6	0.131	0.265	0.404	0.553	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707
7	0.130	0.263	0.402	0.549	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.356	2.998	3.499
8	0.130	0.262	0.399	0.546	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355
9	0.129	0.261	0.398	0.543	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250
10	0.129	0.260	0.397	0.542	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169
11	0.129	0.260	0.396	0.540	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106
12	0.128	0.259	0.395	0.539	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055
13	0.128	0.259	0.394	0.538	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012
14	0.128	0.258	0.393	0.537	0.662	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977
15	0.128	0.258	0.393	0.536	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	1.131	2.602	2.947
16	0.128	0.258	0.392	0.535	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921
17	0.128	0.257	0.392	0.534	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898
18	0.127	0.257	0.392	0.534	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878
19	0.127	0.257	0.391	0.533	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861
20	0.127	0.257	0.391	0.533	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845
21	0.127	0.257	0.391	0.532	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831
22	0.127	0.256	0.390	0.532	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819
23	0.127	0.256	0.390	0.532	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807
24	0.127	0.256	0.390	0.531	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797
25	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787
26	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779
27	0.127	0.256	0.389	0.531	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771
28	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763
29	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756
30	0.127	0.256	0.89	0.530	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750
∞	0.12566	0.25335	0.38532	0.52440	0.67449	0.84162	1.03643	1.03643	1.64485	1.95996	2.32634	2.57582

Nota – *v* est le nombre de dégrés de liberté.

ملخص:

لاشك أن النمو الاقتصادي لا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخول الحقيقية ومستويات المعيشة والتخفيف من البطالة وهناك عدت محددات يتحدد على أساسها النمو الاقتصادي، أهمها كمية ونوعية الموارد البشرية والطبيعية وغيرها،

أن السياسة الجبائية ليست حديثة العصر وإنما يرجع تاريخها إلى العصور القديمة حيث تم تداولها من قبل المجتمعات بطريقة غير تنظيمية ولم تأخذ مكانة هامة بين أوجه الايرادات العامة إلا في العصر الحديث، حيث لم تقتصر على كونها أداة تمويل فقط، بل أصبحت أداة فعالة تستخدمها الدولة إلى غرض الوصول إلى الأهداف المنشودة. كما قمنا بنمذجة قياسية لأثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012/1990 وتوصلنا إلى رفض النموذج من خلال بيانات واقعية وتأكدنا من ان النمو الاقتصادي في الجزائر يفسر بعوامل أخرى غير الايرادات الجبائية.

Résumé :

Il ne fait aucun doute que la croissance économique est encore des objectifs les plus importants poursuivis par les différents gouvernements en ce qui concerne la moyenne élevée des revenus réels et le niveau de vie et la réduction du chômage il ya des facteurs selon les quels on dé términe la croissance économique , sur tout ou nésecur de la quantité et de la qualité des ressources humaines et naturelles , et d'autres .

la politique fiscal n’est pas récente , mais remonte à des temps anciens ou elle a été prise dans un system non réglemantaire par les communautés dans un non - réglementaire et n'a pas pris une place importante parmi les aspects de recettes publiques , mais à l'époque moderne , où non seulement être le seul outil de financement , mais il est devenu un outil efficace utilisé par l'État dans le but de l'accès aux objectifs souhaités. Nous avons également normalisé modélisation de l'impact de l' impôt sur le revenu sur la croissance économique en Algérie pendant la période 1990/2012 et nous sommes venus pour le rejet du modèle grâce à des données factuelles et fait en sorte que la croissance économique en Algérie est expliquée par des facteurs autres que les recettes fiscales .